التقرير السنوي — 2021

MIGA
الوكالة الدولية
لضمان الاستثمار
مجموعة البنك الدولي

نبذة عن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تتمثل المهام المنوطة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار في تشجيع الاستثمارات الخاصة عبر الحدود في البلدان النامية عن طريق تقديم ضمانات (تأمين ضد المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان) للمستثمرين والمقرضين.

في السنة المالية 2021، أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (الوكالة) ضمانات جديدة بقيمة 5.2 مليارات دولار لصالح 40 مشروعاً. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المشروعات إلى إمداد 784 ألف شخص بخدمات كهرباء جديدة أو محسنة، وإيجاد أكثر من 14 ألف فرصة عمل، وإدرار ضرائب تزيد قيمتها على 362 مليون دولار للبلدان المضيفة، وإتاحة تقديم قروض بنحو 1.3 مليار دولار لمنشآت الأعمال - وهو أمر بالغ الأهمية في وقت تعمل فيه البلدان في مختلف أنحاء العالم على الحفاظ على سلامة أوضاع اقتصاداتها. وعالج 85% من المشروعات الأربعين التي ساندتها الوكالة في السنة المالية 2021 واحداً على الأقل من المجالات الإستراتيجية ذات الأولوية، وهي البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية (الأقل دخلاً)، والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وتمويل الأنشطة المناخية.

وحتى يونيو/حزيران 2021، أصدرنا أيضاً ضمانات بقيمة 5.6 مليارات دولار من خلال برنامجنا للاستجابة لجائحة كورونا، ونتوقع زيادة حجم الضمانات إلى 10-12 مليار دولار خلال السنوات القادمة، وهو دليل على الدور المعاكس للاتجاهات الدورية الذي يمكن أن تقوم به الوكالة في تعبئة استثمارات القطاع الخاص في مواجهة الجائحة.

إن الوكالة، بوصفها عضواً بمجموعة البنك الدولي، ملتزمة بتحقيق أثر إنمائي قوي وتشجيع المشروعات التي تتوفر لها الاستدامة اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً، حيث تساعد المستثمرين على تجاوز مخاطر القيود على تغيير العملة والتحويلات إلى الخارج؛ والإخلال بالعقود من جانب الحكومات؛ ونزع الملكية؛ والحروب والاضطرابات الأهلية؛ وتقدم أيضاً أدوات تعزيز الائتمان فيما يخص الالتزامات السيادية.

ارتباطات مجموعة البنك الدولي على مستوى العالم

في السنة المالية 2021، قدمت مجموعة البنك الدولي مستويات قياسية من التمويل بمعدل لم يسبق له مثيل؛ وأجرت دراسات تحليلية وبحوثاً متعمقة؛ ودخلت في شراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى لمساعدة البلدان النامية على معالجة الآثار واسعة النطاق لجائحة كورونا والعمل على تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع.

ما مجموعه 98.8 مليار دولار

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال
والضمانات للبلدان ومؤسسات القطاع الخاص الشريكة*

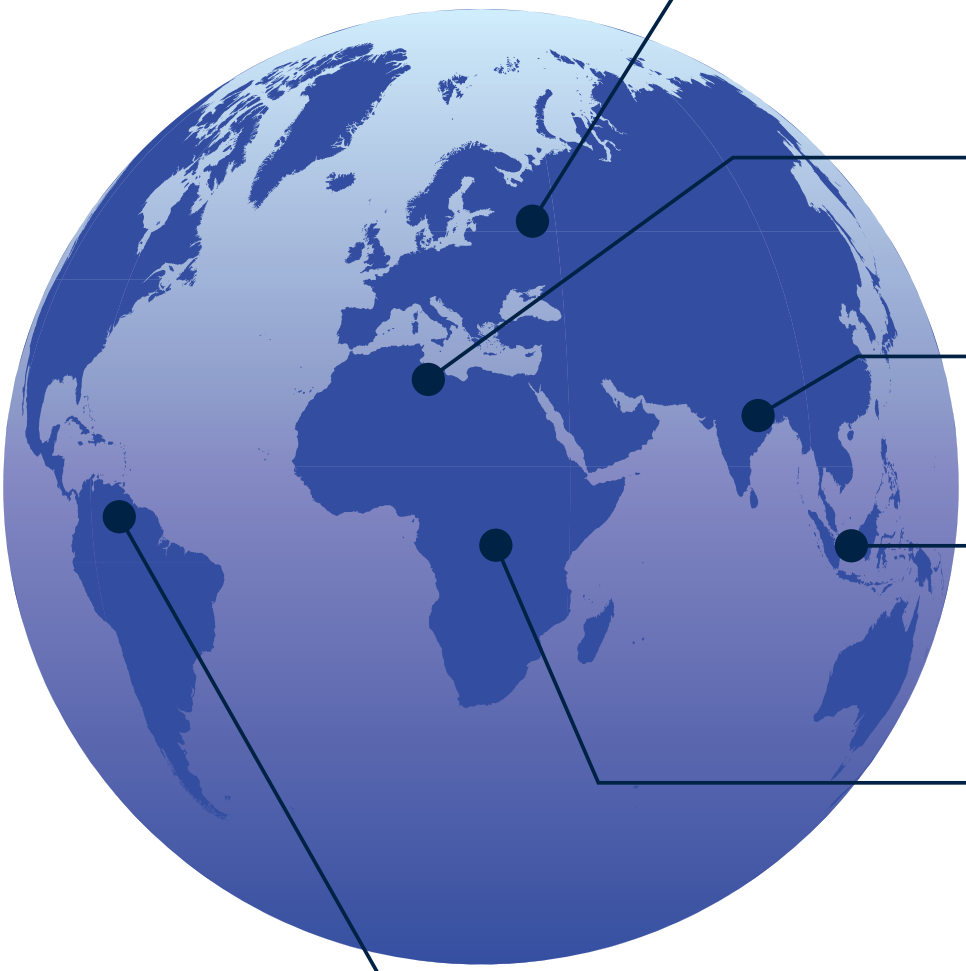

10.9 مليارات دولار
أوروبا وآسيا الوسطى

6.2 مليارات دولار
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

15.6 مليار دولار
جنوب آسيا

13.5 مليار دولار
شرق آسيا والمحيط الهادئ

35.2 مليار دولار
أفريقيا

17.5 مليار دولار
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

* يشمل الإجمالي عمليات ذات طبيعة متعددة المناطق وذات طبيعة عالمية.
يعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

رسالة من الرئيس

منذ بداية جائحة كورونا، بذلت مجموعة البنك الدولي قصارى جهدها لمساعدة البلدان على مكافحة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الجائحة

وفي الفترة من أبريل/نيسان 2020 وحتى نهاية السنة المالية 2021، ارتبطت مجموعة البنك بتقديم أكثر من 157 مليار دولار- وهي أكبر استجابة للأزمات في أي فترة على مدار تاريخنا. وقد ساعدنا البلدان على التصدي لحالة الطوارئ الصحية، وشراء مستلزمات طبية بمليارات الدولارات، وتنظيم حملات تطعيم ضد فيروس كورونا المستجد، وتدعيم الأنظمة الصحية والتأهب لمواجهة الجوائح، وحماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً، ومساندة مؤسسات الأعمال، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز النمو، وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية.

وعلى الرغم من هذا الجهد العالمي غير المسبوق، فقد تسببت الجائحة في تقويض المكاسب التي تحققت في الحد من الفقر على مستوى العالم لأول مرة خلال جيل كامل، فدفعت بنحو 100 مليون شخص إلى براثن الفقر المدقع في عام 2020. ومازال يساورني قلق بالغ إزاء الدول الهشة التي تحملت أشد الضرر من جراء أعباء مديونية لا يمكن الاستمرار في تحملها، وتغيّر المناخ، والصراع، وضعف نظم الحوكمة. وعلى الرغم من أن الأمل يحدوني في أن ينتعش الاقتصاد العالمي، فإن الكثير من بلدان العالم الأشدّ فقراً تُركت في مؤخرة الركب، في ظل اتساع فجوة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ونحن ملتزمون بالعمل مع شركائنا لإيجاد حلول لهذه التحديات الملحة - بما في ذلك من خلال إعلاء مبادئ الشفافية وحقوق الإنسان وسيادة القانون التي توسع مظلة المساءلة لتشمل جميع المؤسسات. وينصب عملنا على إنقاذ الأرواح، وحماية الفئات الفقيرة والأشدّ احتياجاً، ومساندة نمو مؤسسات الأعمال وإيجاد فرص العمل، وإعادة البناء بشكل أفضل في اتجاه تحقيق تعافٍ أخضر وقادرٍ على الصمود وشاملٍ للجميع.

إن ضمان توفير لقاحات آمنة وعادلة وعلى نطاق واسع سيكون عاملاً رئيسياً في كبح جماح الجائحة وتسريع التعافي من آثارها: فنحن ندعم حصول البلدان على لقاحات كورونا، بما في ذلك من خلال مرفق كوفاكس ومباشرة من الشركات المصنعة. وقد توسع البنك الدولي في إتاحة موارده التمويلية لشراء اللقاحات المضادة لفيروس كورونا لتصل إلى 20 مليار دولار خلال عامين - حيث ارتبطنا في السنة المالية 2021 وحدها بتقديم 4.4 مليارات دولار لصالح 53 بلداً. وبالعمل مع منظمة الصحة العالمية وتحالف غافي للقاحات واليونيسف، طورنا آليات لتوزيع اللقاحات على نحو آمن في 140 بلداً من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وندخل في شراكة مع الاتحاد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض لمساندة الصندوق الاستئماني الأفريقي لشراء اللقاحات بهدف مساعدة البلدان على شراء لقاحات كورونا وتوزيعها على ما يصل إلى 400 مليون نسمة في مختلف أنحاء القارة. ونعمل مع صندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من الشركاء على تتبع عمليات تسليم اللقاحات إلى البلدان النامية وتنسيقها وتسريعها.

وتبذل مؤسسة التمويل الدولية جهوداً بالغة الأهمية لبناء أنظمة صحية قادرة على الصمود والتوسع في عمليات التصنيع وسلاسل الإمداد الخاصة بلقاحات كورونا. ومن خلال منصتها الصحية العالمية، ارتبطت المؤسسة بتقديم 1.2 مليار دولار لمساندة قدرات تصنيع اللقاحات، بما في ذلك في أفريقيا، وإنتاج الخدمات الأساسية والأجهزة الطبية، بما في ذلك أطقم الاختبار ومعدات الحماية الشخصية. وتشمل الاستثمارات التي تقودها المؤسسة تعبئة حزمة تمويلية بمبلغ 600 مليون يورو لتعزيز إنتاج لقاحات كورونا في جنوب أفريقيا، ومساندة شركات تصنيع اللقاحات في آسيا، والاستثمارات في الشركات المصنعة للمعدات والأجهزة الطبية ومورديها.

وللتصدي لمخاطر المديونية الحرجة لدى العديد من البلدان، اضطلعنا بدور رئيسي في مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين، جنباً إلى جنب مع صندوق النقد الدولي، وقد ساعدت هذه الجهود أكثر من 40 بلداً على تعليق مدفوعات خدمة ديون تجاوزت قيمتها 5 مليارات دولار، مما أدى إلى إيجاد حيز مالي في موازنات تلك البلدان في الوقت الذي تكافح فيه الأزمة. وعلى الرغم من شعوري بالارتياح لتمديد العمل بالمبادرة حتى نهاية عام 2021، فلا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله، لاسيما لخفض رصيد الديون في البلدان الأشدّ فقراً. وبالعمل مع صندوق النقد الدولي، نساعد في تنفيذ إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون الذي يهدف إلى تقليص أعباء ديون البلدان على المدى الطويل.

وفي الوقت الذي يخرج فيه العالم من براثن الجائحة، فإن تغيّر المناخ سيظل يشكل تحدياً رئيسياً. ومجموعة البنك الدولي هي أكبر مصدر متعدد الأطراف لتمويل إجراءات مواجهة التغيرات المناخية للبلدان النامية. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، قدمنا أكثر من 83 مليار دولار- وفي السنة المالية 2021 وحدها، بلغ إجمالي تمويلنا المناخي أكثر من 26 مليار دولار. وتسعى خطة عملنا الجديدة بشأن تغيّر المناخ، التي أُطلقت في يونيو/حزيران، إلى دمج قضايا المناخ في جميع جهود التنمية، مع التركيز على الحد من غازات الدفيئة والتكيف الناجح. وهذه الخطة تلزمنا بتخصيص 35% من تمويلات مجموعة البنك لتحقيق منافع مناخية مشتركة على مدى السنوات الخمس القادمة؛ وسيساند 50% من التمويل المناخي الذي يقدمه البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية أنشطة التكيف والقدرة على الصمود. وسنعمل على مواءمة جميع موارد البنك الدولي التمويلية مع أهداف اتفاق باريس اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2023. وبالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ستتم مواءمة 85% من عمليات القطاع الحقيقي التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين بدءاً من 1 يوليو/تموز 2023 وبنسبة 100% بدءاً من 1 يوليو/تموز 2025. وسنساند البلدان في إعداد وثائق مساهماتها الوطنية لمكافحة تغيّر المناخ وإستراتيجياتها طويلة الأجل الخاصة وتنفيذها؛ وسيسهم ذلك بدوره في توجيه أطر شراكتنا القُطرية. وسنساند تحوّل البلدان من استخدام الفحم إلى بدائل ميسورة التكلفة وموثوقة وأنظف لتوليد الكهرباء. وستساعد جهودنا البلدان على تنمية اقتصاداتها، وفي الوقت نفسه الحد من الانبعاثات، والتكيف مع تغيّر المناخ، وبناء القدرة على الصمود، وحماية الموارد الطبيعية، بما في ذلك التنوع البيولوجي.

في السنة المالية 2021، ارتبط البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتقديم 30.5 مليار دولار للبلدان متوسطة الدخل، وارتبطت المؤسسة الدولية للتنمية بتقديم 36 مليار دولار في شكل منح وبشروط ميسرة للغاية للبلدان الأشدّ فقراً. ورحبت بتأييد مجموعة العشرين لتقديم موعد إعداد دورة العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية إلى عام 2021، وهو ما سيتيح للبلدان الأشدّ فقراً مزيداً من الموارد للتغلب على الأزمة والعمل على تحقيق التعافي. ويسرني أيضاً أنه بعد قرابة ثلاثة عقود، قام السودان بتسوية المتأخرات المستحقة عليه للمؤسسة الدولية للتنمية في مارس/آذار، مما أتاح له استئناف العمل الكامل مع مجموعة البنك وتمهيد الطريق أمامه للحصول على نحو ملياري دولار من الموارد التمويلية من المؤسسة.

وقد سجلت مؤسسة التمويل الدولية أداء مالياً قوياً، حيث بلغت قروضها مستوى قياسياً قدره 31.5 مليار دولار، منها 23.3 مليار دولار من التمويل طويل الأجل و8.2 مليارات دولار من التمويل قصير الأجل. كما توسعت المؤسسة في تقديم الموارد التمويلية قصيرة الأجل وحافظت على تدفق التجارة. ونظراً للتأثير البالغ لجائحة كورونا على مؤسسات الأعمال الخاصة في مختلف بلدان الأسواق الصاعدة، قدمت المؤسسة مساندة حيوية من خلال توفير السيولة وتمويل التجارة، مما أتاح للشركات مواصلة عملها، والحفاظ على الوظائف، وهيأ المجال أمام مشاركة القطاع الخاص طويلة الأجل بمجرد انحسار آثار الجائحة. ونعمل حالياً على تسريع وتيرة تنفيذ إستراتيجية المؤسسة الجديدة (IFC 3.0) لإعداد المزيد من المشروعات المتاحة للاستثمار حيثما تشتد الحاجة إليها، لاسيما في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، وإعداد مجموعة من الاستثمارات الجاهزة للتنفيذ في عالم ما بعد الجائحة.

في فبراير/شباط، سرني أن أعلن اختيار مختار ديوب في منصب المدير المنتدب ونائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية. إن مهاراته القيادية وخبراته ستمكن مجموعة البنك الدولي من الاستفادة من السرعة والنطاق غير المسبوقين لاستجابتنا في مواجهة الأزمة العالمية ومساندة جهود التعافي الحيوية من خلال القطاع الخاص.

أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات بقيمة 5.2 مليارات دولار لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الجهود إلى توفير خدمات كهرباء جديدة أو محسنة لما يبلغ 784 ألف شخص، ومساندة إيجاد نحو 14600 فرصة عمل، وإدرار ضرائب تزيد قيمتها على 362 مليون دولار للبلدان، وتهيئة الظروف لتقديم قروض تصل قيمتها إلى نحو 1.3 مليار دولار، بما في ذلك لمؤسسات الأعمال المحلية. وواصلت الوكالة إحراز تقدم في مجالات أعمالها الإستراتيجية ذات الأولوية، حيث خصصت 85% من مشروعاتها في السنة المالية 2021 لأنشطة التخفيف من حدة تغيّر المناخ والتكيف معه، والمشروعات الجديدة في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراعات، والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

وفي إطار التزامنا المستمر بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري في أماكن عملنا وأنشطتنا، فقد رحبت أنا وجهاز إدارتنا العليا بالتوصيات الثمانين التي قدمتها في السنة المالية 2021 فرقة عمل مجموعة البنك الدولي لمكافحة العنصرية. ويجري العمل بالفعل لتنفيذ المجموعة الأولى التي تضم 10 توصيات أساسية، وهناك المزيد منها قيد الدراسة. وأنا هنا أعرب عن امتناني لكل من أسهم في هذا الأمر المهم في وقت نواصل فيه العمل من أجل إحداث تغييرات ملموسة ومجدية ودائمة.

على مدى العام الماضي، لم يألُ موظفونا جهداً لمساندة البلدان المتعاملة معنا، حتى مع انتقالنا إلى العمل في المنزل ومواجهة تأثير الجائحة على حياتنا وأسرنا ومجتمعاتنا المحلية. لقد حرصوا على الالتزام بأعلى معايير الجودة حتى ونحن نقوم بزيادة مساندتنا لتلك البلدان. وإنني أعرب عن عميق امتناني لهذا الالتزام برسالتنا، وأتطلع إلى الترحيب بالموظفين مرة أخرى في مكاتبنا حالما تسمح الظروف.

إن المسار نحو تحقيق النمو المستدام طويل الأجل مرهون بإحراز تقدم مستمر في الحد من الفقر وأوجه عدم المساواة. وبفضل تفاني جهاز موظفينا، ومساندة شركائنا، وعلاقاتنا مع البلدان، فإنني على ثقة من أننا سنساعد البلدان على التغلب على هذه الأزمة والعودة إلى مسار النمو المستدام والشامل للجميع.

ديفيد مالباس
رئيس مجموعة البنك الدولي
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

رسالة من مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة

إيفانجيليا بوزيس، الولايات المتحدة؛ تاكاشي ميياهارا، اليابان؛ ريتشارد هيو مونتغمري، المملكة المتحدة؛ آرنو بويسى، فرنسا؛ غونتر بيغر، ألمانيا؛ عبد الحق بجاوي، الجزائر؛ لويز ليفونيان، كندا؛ مونيكا إ. ميدينا، بيرو؛ نايجل راي، أستراليا؛ ناتالي فرانكين، بلجيكا؛ ميرزا حسين حسن، الكويت (عميد المجلس)؛ راجيش خولار، الهند؛ ألفونس إيبي كواغو، بنن؛ توفيلا نيامادزابو، بوتسوانا؛ أبراهام وينتروب، البرازيل؛ محمد حسن أحمد، ماليزيا؛ جونهونغ تشانغ، الصين؛ إيفا فالي مايسترو، إسبانيا؛ كوين دافيدز، هولندا (العميد المشارك)؛ جير اتش. هاردي، آيسلندا؛ ماتيو بوغامبلي، إيطاليا؛ عبد المحسن سعد الخلف، المملكة العربية السعودية؛ رومان مارشافين، الاتحاد الروسي؛ كاتارزينا زاديل كورواسكا، بولندا؛ أرماندو مانويل، أنغولا.

حفل العام الماضي بتحديات هائلة على مستوى العالم – ولا سيما في البلدان النامية - حيث تسببت جائحة كورونا في تبديد عقود من التقدم المحرز في إنهاء الفقر المدقع، وتحقيق الرخاء المشترك، والحد من عدم المساواة. وجاءت استجابة مجموعة البنك الدولي للتأثيرات الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة سريعة وواسعة النطاق للمساعدة في حفز التعافي. لكن يتعين بذل المزيد من الجهود لتلبية احتياجات الفئات المهمشة وتلك التي تعيش في المناطق الأشدّ فقراً. وقد ناقش المجلس عدة مبادرات وبرامج مهمة ووافق عليها لمساندة كل من الاحتياجات الفورية للبلدان وأهدافها الإنمائية طويلة الأجل.

اللقاحات

لقد اتخذنا قرارات أساسية وفي الوقت المناسب بشأن مقترحات جهاز إدارة مجموعة البنك الدولي للتصدي للجائحة وتمويل جهود التطعيم، بما في ذلك توفير آليات التسليم الفوري. ودخلت مجموعة البنك في شراكة مع منظمة الصحة العالمية ومرفق كوفاكس واليونيسف وغيرها، بما في ذلك شركات القطاع الخاص المصنعة، للمساعدة في تسهيل حصول البلدان النامية على اللقاحات بشفافية وبأسعار معقولة ومنصفة، ومواصلة تدعيم الاستعداد العالمي لمواجهة الجوائح في المستقبل.

مساعدة الفقراء

للمساعدة في بدء عملية التعافي، سجلت مجموعة البنك زيادة تاريخية في القروض المقدمة للمشروعات والمبادرات لمساعدة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، بما في ذلك الدول الصغيرة، في التصدي للتحديات متعددة الأوجه، وحماية رأس المال البشري، وإتاحة شبكات الأمان الاجتماعي لاستهداف الفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية.

وفي ضوء ضخامة الاحتياجات التمويلية المطلوبة، وافقنا على تعجيل موعد إعداد العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، التي نتوقع الانتهاء من إعدادها بحلول ديسمبر/كانون الأول 2021. وفي اجتماعات الربيع لعام 2021، طلبت لجنة التنمية أيضاً من البنك العمل، جنباً إلى جنب مع شركاء آخرين، على توسيع نطاق عمله لمعالجة تزايد مستويات انعدام الأمن الغذائي ومساندة البلدان في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع

تواصل مجموعة البنك مساندة البلدان في تحقيق الهدفين المتلازمين المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وفي إطار الاستجابة لأزمة كورونا، فالفرصة مهيأة أمام مجموعة البنك لمساعدة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في بناء الأسس اللازمة لتحقيق تعافٍ قوي ودائمٍ على أساس إطار سبق مناقشته، يساند تحقيق التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع. ونعتقد أن هذا، بدوره، يمكن أن يساعد في التصدي لتحدي تغيّر المناخ الأطول أمداً.

المناخ

يحدونا الأمل في أن تساعد الأهداف الجديدة الطموحة لتمويل الأنشطة المناخية الواردة في خطة العمل بشأن تغير المناخ للأعوام 2021 - 2025، ومواءمة تمويل مجموعة البنك مع اتفاق باريس - التي يكملها نهج التنمية الخضراء القادرة على الصمود والشاملة للجميع، والجهود الرامية إلى بناء قدرة الأمن الغذائي على الصمود في وجه التحديات على المدى الطويل - في تحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي المتلازمين وأهداف التنمية المستدامة.

إطار المعرفة

رحبنا بمناقشة الإطار الإستراتيجي الجديد للمعرفة، الذي يسعى جاهداً إلى تحسين إدماج المعرفة في الحلول المتاحة للبلدان المتعاملة معنا والمجتمع العالمي. ونتطلع إلى تنفيذ هذا الإطار الذي سيدعم دور مجموعة البنك باعتبارها مصدراً للحلول.

الديون

في الوقت الذي تواجه فيه البلدان تزايد أعباء مديونيتها، كلف محافظونا، إلى جانب صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك بمعالجة الضائقة المالية وأوضاع المديونية الحرجة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية على نحو يدعم جهود التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع والحد من الفقر. ويحدونا الأمل في أن يتيح إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون، إلى جانب تمديد العمل بمبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين حتى نهاية عام 2021، للبلدان المستفيدة تخصيص المزيد من الموارد للتصدي للأزمة، والاستثمار في خدمات الرعاية الصحية والتعليم، وتشجيع النمو، وتحسين نُهُجها طويلة الأجل بشأن الديون.

القطاع الخاص

إدراكاً من القطاع الخاص بتزايد القيود الائتمانية، فقد بات ذا دور بالغ الأهمية في مساعدة البلدان المتعاملة معنا على تحقيق أهدافها الإنمائية، وتهيئة الأسواق وتنميتها، وتعبئة الموارد، والتصدي لجائحة كورونا، بما في ذلك من خلال منصة الصحة العالمية لمؤسسة التمويل الدولية وبرامج الاستجابة التي أطلقتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ونتوقع أن تواصل مجموعة البنك بناء الشراكات عبر إطار إستراتيجي مشترك للمساعدة في إيجاد حلول للقطاع الخاص تعالج التحديات الإنمائية.

العدالة بين مختلف الأعراق

شهد هذا العام جهوداً حثيثة لمعالجة أوجه الظلم العنصري داخل مجموعة البنك ومع البلدان المتعاملة معنا، بما في ذلك مجموعة التوصيات التي قدمتها فرقة العمل المعنية بالقضاء على العنصرية بغرض مكافحة العنصرية والتمييز العنصري. ونتطلع إلى تنفيذ هذه التوصيات من خلال خطة عمل ستعيد تأكيد هذه القيمة المؤسسية التي تجسدها مدونة الأخلاقيات لمجموعة البنك.

آليات المساءلة

نؤكد مجدداً أيضاً على أهمية آليات المساءلة بالنسبة للأفراد والمجتمعات المحلية الذين يعتقدون أنهم تأثروا سلباً أو من المحتمل أن يتأثروا سلباً بسبب مشروعات مجموعة البنك واستثماراتها. وقد وافقنا على إدخال تحسينات على إطار المساءلة الاجتماعية والبيئية لمجموعة البنك، بما في ذلك إدخال تغييرات على الأدلة التوجيهية لهيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي وعلى تبعية مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

القيادة وجهاز الموظفين والعودة إلى المكاتب

شهد نوفمبر/تشرين الثاني 2020 بدء فترة ولاية جديدة لمجلس المديرين التنفيذيين، وفي فبراير/شباط رحبنا بمختار ديوب في منصب المدير المنتدب ونائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية.

ونتطلع إلى إتاحة اللقاحات المضادة لفيروس كورونا على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، والعودة الآمنة لموظفي مجموعة البنك إلى مكاتبهم، والعودة بشكل عام إلى الوضع الطبيعي الجديد. ونعرب عن بالغ تقديرنا للموظفين على تفانيهم المستمر في خدمة رسالة مجموعة البنك ومثابرتهم وعملهم الدؤوب خلال العام الماضي، على الرغم من التغيّر الهائل والمفاجئ في بيئات عملهم.

ومازالت مجموعة البنك على أتم استعداد لمساعدة البلدان المتعاملة معها على السير على طريق التعافي. ويحدونا الأمل في أن تشهد السنة المالية الجديدة نواتج صحية جيدة وتنمية قوية للجميع. التقرير السنوي لعام 2021

رسالة من هيروشي ماتانو

نائب الرئيس التنفيذي

على مدار عام ونصف العام منذ تفشي جائحة فيروس كورونا العالمية، قمنا بإنجاز الكثير ومازال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله.

وبينما ترسم مجموعة البنك الدولي مساراً لتحقيق التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع، ركزت الوكالة على مواصلة استجابتها للجائحة، إلى جانب التصدي لتغير المناخ، وهو التحدي الآخر في عصرنا.

في وقت كتابة هذه الرسالة، كان فيروس كورونا المستجد قد أصاب أكثر من 220 مليون شخص. ويستمر في الوقت ذاته خروج انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بلا هوادة على مستوى العالم، كما تتعرض البنية التحتية في البلدان النامية بشكل خاص للتأثُّر بالظواهر المناخية القاسية.

في أثناء الجائحة، تراجعت الاستثمارات العالمية في السنة المالية 2021 وحولت وجهتها إلى الأسواق المحلية، وهو ما نستدل عليه من خلال الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في عام 2020 بنحو 42%. ومع بداية تعافي الاقتصادات المتقدِّمة، تعمل الوكالة على إعادة الاستثمار إلى مستوياته ومضاعفة دعمها لرسالة مجموعة البنك الدولي لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك *على نحو مستدام*.

وفي خضم هذه الجائحة، يصبح دور الوكالة هو تشجيع المستثمرين من القطاع الخاص على مواصلة العمل وإتاحة قدر أكبر من الاستقرار من خلال المساعدة في إدارة المخاطر التي تواجهها البلدان والتخفيف منها. وبالعمل مع الجهات المتعاملة معها وشركائها، استطاعت الوكالة تعبئة تمويل بقيمة 5.5 مليارات دولار (من مصادر خاصة وعامة) من خلال إصدار ضمانات بقيمة تبلغ قرابة 5.2 مليارات دولار لمستثمرين دوليين من القطاع الخاص في السنة المالية 2021 (7.6 مليارات دولار منذ أبريل/نيسان 2020). وقد اتجه ربع ضماناتنا لمساندة مشروعات في البلدان الأقل دخلاً المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وفي بيئات هشة، وساهم 26% من إصداراتنا في مشروعات التكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثاره. ونتيجةً لذلك، من المتوقَّع أن تساعد إصدارات الوكالة في السنة المالية 2021 على مد الكهرباء لنحو 784 ألف شخص، ومساندة إيجاد قرابة 14600 فرصة عمل، وإتاحة تقديم قروض بقيمة 1.3 مليار دولار بما في ذلك لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة والأنشطة المتصلة بالمناخ.

وواصلت الوكالة إشراك المستثمرين من خلال استحداث استخدامات مبتكرة لمنتجاتها، كما قامت بمساعدة من مجلس المديرين التنفيذيين بتبسيط إجراءات الموافقة على المشروعات.

وطبَّقت الوكالة نهجها الفريد لتعظيم الاستفادة من رأس المال في الاحتياطيات النقدية الطوعية وأصدرت أول ضمانات لها على الإطلاق لمساندة حلول الشبكات الصغيرة وغير المرتبطة بالشبكة العامة في أفريقيا.

واستخدمت الوكالة أيضاً منتجها الخاص بتعزيز الائتمان لتسهيل دعم المؤسسات المالية للبلدان التي يمكنها تحمُّل الاقتراض غير الميسَّر. ومن خلال مشروعات مثل بنك بنما الوطني، ساعدت الوكالة المؤسسات المالية، في هذه الحالة مجموعة غولدمان ساكس، على الحصول على تمويل بتكلفة معقولة من مؤسسات الاستثمار، كما غامرت بدخول مجال جديد من خلال مساندة تحديث اثنين من المستشفيات العامة في جزر البهاما.

بعد الاهتمام الذي أبدته الحكومات والمستثمرون، أعدَّت الوكالة أول حزمة ضمانات للاستجابة للأزمة. وقامت، بمساعدة من مجلس المديرين التنفيذيين، بتسريع إجراءات الموافقة على إنشاء برنامج الاستجابة سريع الصرف للتصدي لجائحة كورونا والذي أتاح انتقال المشروعات من مرحلة الفحص المبكر إلى نيل موافقة المجلس في غضون 51 يوماً مقابل 129 يوماً للمشروعات العادية لمواجهة الجائحة.

وبالإضافة إلى السرعة، ساندت الوكالة الحكومات بتشجيع الجهات المتعاملة معها، متى أمكن، على إعطاء مهلة بشأن سداد المدفوعات. وكان هذا النوع من التعاون ذا أهمية بالغة في حماية بعض الفئات الأشد احتياجاً بالبلدان الأعضاء من أسوأ الصدمات المالية للجائحة.

وأثبت برنامج الاستجابة لمواجهة جائحة كورونا، الذي أطلقته الوكالة بمخصصات قدرها 6.5 مليارات دولار في أبريل/نيسان 2020، أنه مناسب للغرض حيث أدى إلى إصدار ضمانات بقيمة 5.6 مليارات دولار للمشروعات المتعلقة بمواجهة الجائحة ويُتوقَّع توسُّعه إلى ما يتراوح من 10 مليارات إلى 12 مليار دولار خلال السنوات القادمة. وبالفعل، كان هذا البرنامج يقف شاهداً على الدور المعاكس للاتجاهات الدورية الذي يمكن أن تلعبه الوكالة في تعبئة الاستثمارات الخاصة لمواجهة الأزمات العالمية.

وفي حين ساعدت الوكالة في تحقيق نتائج على أرض الواقع أثناء تفشي الجائحة، فإنها اتخذت أيضاً خطوات مهمة في السنة المالية 2021 تمكِّنها من المساعدة في التصدي للتحديات العالمية في السنوات القادمة، حيث حصلت على موافقة مجلس المديرين التنفيذيين على ضمانات تمويل التجارة، وهي أول منتج جديد تماماً منذ عام 2010 عندما أصدرت منتجها الخاص بعدم الوفاء بالالتزامات المالية.

وساهمت الوكالة أيضاً في إطلاق خطة العمل الثانية لمجموعة البنك الدولي بشأن تغيُّر المناخ (2021-2025) بإصدار ضمانات بقيمة 1.36 مليار دولار، أو 26% من إصدارات الوكالة في السنة المالية 2021، لمساندة جهود الحد من آثار تغيُّر المناخ أو التكيُّف معها. وفي المرحلة المقبلة، ستتم مواءمة 85% من عمليات القطاع الحقيقي التي وافق مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة عليها مع أهداف اتفاق باريس بحلول 1 يوليو/تموز 2023 لتصل هذه النسبة إلى 100% بحلول عام 2025. ولبلوغ ذلك، ستعيِّن الوكالة المزيد من خبراء المناخ وستساعد في بناء قدرات الجهات المتعاملة معها فيما يخص الفرص ومواطن الضعف المتصلة بالمناخ. وتأكيداً للأهمية التي توليها الوكالة للتحدي المتعلق بتغيُّر المناخ، يسرني أن أشارك لأول مرة تقارير الإفصاح التي أصدرتها فيما يتعلق بالمناخ وفقاً للمواصفات التي حددتها فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ (انظر المرفق 1).

وأُعرب أيضاً عن تقديري لتمكُّن الوكالة هذا العام، بالعمل الوثيق مع مؤسسة التمويل الدولية ومكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة، من المساعدة في وضع سياسة جديدة قوية وشاملة لآلية المساءلة المستقلة لكل من المؤسسة والوكالة واعتمادها من مجلس المديرين التنفيذيين والتي تعزِّز ريادة الوكالة في مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية.

من المتوقَّع أن تساعد إصدارات الوكالة في السنة المالية 2021 على مد الكهرباء لنحو 784 ألف شخص، ومساندة إيجاد قرابة 14600 فرصة عمل، وإتاحة تقديم قروض بقيمة 1.3 مليار دولار بما في ذلك لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة والأنشطة المتصلة بالمناخ.

علاوة على ذلك، يشهد تمويل المشروعات عودةً للتحسن وإن لم يكن بالوتيرة نفسها التي كان عليها قبل الجائحة. فالعديد من المستثمرين الذين عانوا من مشكلات في التدفقات النقدية أثناء الجائحة يبيعون الأصول التي يستثمرون فيها في الأسواق الصاعدة ويقوم مستثمرون جدد بشرائها بدلاً من بناء مشروعات جديدة. ونشهد زيادة في الطلب على التأمين ضد المخاطر السياسية لعمليات الاستحواذ والاستثمارات في الأصول القائمة.

على سبيل المثال، وقَّعت الوكالة على مشروع في السنة المالية 2021 مع كاسادا، وهو صندوق خاص للاستثمار المباشر برأسمال مليار دولار يستحوذ على 20 فندقاً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ويقوم بتحديثها ومن ثم يدعم إيجاد الوظائف في صناعة تضررت بشدة من جراء الجائحة. وبالمثل، يدخل مستثمرون جدد قطاع الكهرباء للاستحواذ على مشروعات قائمة ثم تحديث المحطات والآلات.

وعلى الرغم من أننا نعيش أوقاتا عصيبة، يحدوني الأمل في أننا من خلال التعاون مع الجهات المتعاملة معنا سنساعد الأفراد على تجاوز هذه الجائحة. ومازلت متفائلاً بأننا لن نحيد عن مسارنا نحو تحقيق رسالة مجموعة البنك الدولي.

وإنني لشديد الفخر بموظفينا الذين تكاتفوا في ظل الظروف الصعبة لمواجهة هذا التحدي. كما أشكر الجهات المتعاملة معنا ومجلس المديرين التنفيذيين الذين ظلوا شركاء ثابتين لنا وساعدونا في تحقيق النتائج خلال الجائحة.

ورغم ما ينتظرنا من تحديات في المستقبل، فإننا قادرون على التصدي لها بشكل مباشر. وإني على ثقة بأن ما نضعه اليوم معا من لبنات لن تساعدنا على التعافي من آثار الجائحة وحسب بل ستساعدنا كذلك على مواجهة التحديات الرئيسية الأخرى في عصرنا، بما في ذلك التحدي الأكثر إلحاحاً من بينها ألا وهو تغير المناخ.

هيروشي ماتانو
نائب الرئيس التنفيذي
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة في العالم بالنسبة للبلدان النامية. وهي تتألف من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع النمو والتنمية المستدامين.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير
البنك الدولي للإنشاء والتعمير يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار يقدم تسهيلات دولية للتوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار.

المؤسسة الدولية للتنمية
المؤسسة الدولية للتنمية تقدم تمويلاً بشروط ميسرة للغاية لحكومات البلدان الأشدّ فقراً.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

مؤسسة التمويل الدولية
مؤسسة التمويل الدولية تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية، وتعبئ رؤوس أموال إضافية من مصادر أخرى لحفز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

مجموعة البنك الدولي

تمويل مجموعة البنك الدولي للبلدان الشريكة

ارتباطات ومدفوعات مجموعة البنك الدولي وإجمالي إصداراتها

حسب السنوات المالية، ملايين الدولارات	2017	2018	2019	2020	2021
مجموعة البنك الدولي					
الارتباطات [أ]	68,274	74,265	68,105	83,574	**98,830**
المدفوعات [ب]	43,853	45,724	49,395	54,367	**60,596**
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات [ج]	22,611	23,002	23,191	27,976	**30,523**
المدفوعات	17,861	17,389	20,182	20,238	**23,691**
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات [ج]	19,513 [د]	24,010 [هـ]	21,932 [هـ]	30,365 [هـ]	**36,028 [هـ]**
المدفوعات	12,718 [د]	14,383	17,549	21,179 [هـ]	**22,921 [هـ]**
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات [و]	18,345	19,027	14,684	17,604	**20,669**
المدفوعات	10,355	11,149	9,074	10,518	**11,438**
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي الإصدارات الضمانية	4,842	5,251	5,548	3,961	**5,199**
الصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون					
الارتباطات	2,962	2,976	2,749	3,641	**6,411**
المدفوعات	2,919	2,803	2,590	2,433	**2,546**

أ. يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي ينفذها المستفيدون، ولذلك، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء المؤسسي التي لا تتضمن سوى مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.

ب. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون.

ج. لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

د. تشتمل الأرقام على الارتباط بتقديم منحة بقيمة 50 مليون دولار وصرفها لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الجائحة.

هـ. تستبعد ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

و. ارتباطات طويلة الأجل مقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية. ولا يتضمن ذلك تمويلاً قصير الأجل أو أموالاً تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

الانتشار العالمي للوكالة والنتائج القُطرية

إجمالي مبالغ الإصدارات في السنة المالية 2021:

5199 مليون دولار

النتائج القُطرية المتحققة لبلدان مختارة*

*تعكس الأرقام المشروعات التي تم التوقيع عليها في السنوات المالية 2015 -2021

إكوادور

22.3 مليون دولار

السلع المشتراة محلياً

كولومبيا

180.5 مليون دولار

الضرائب والرسوم

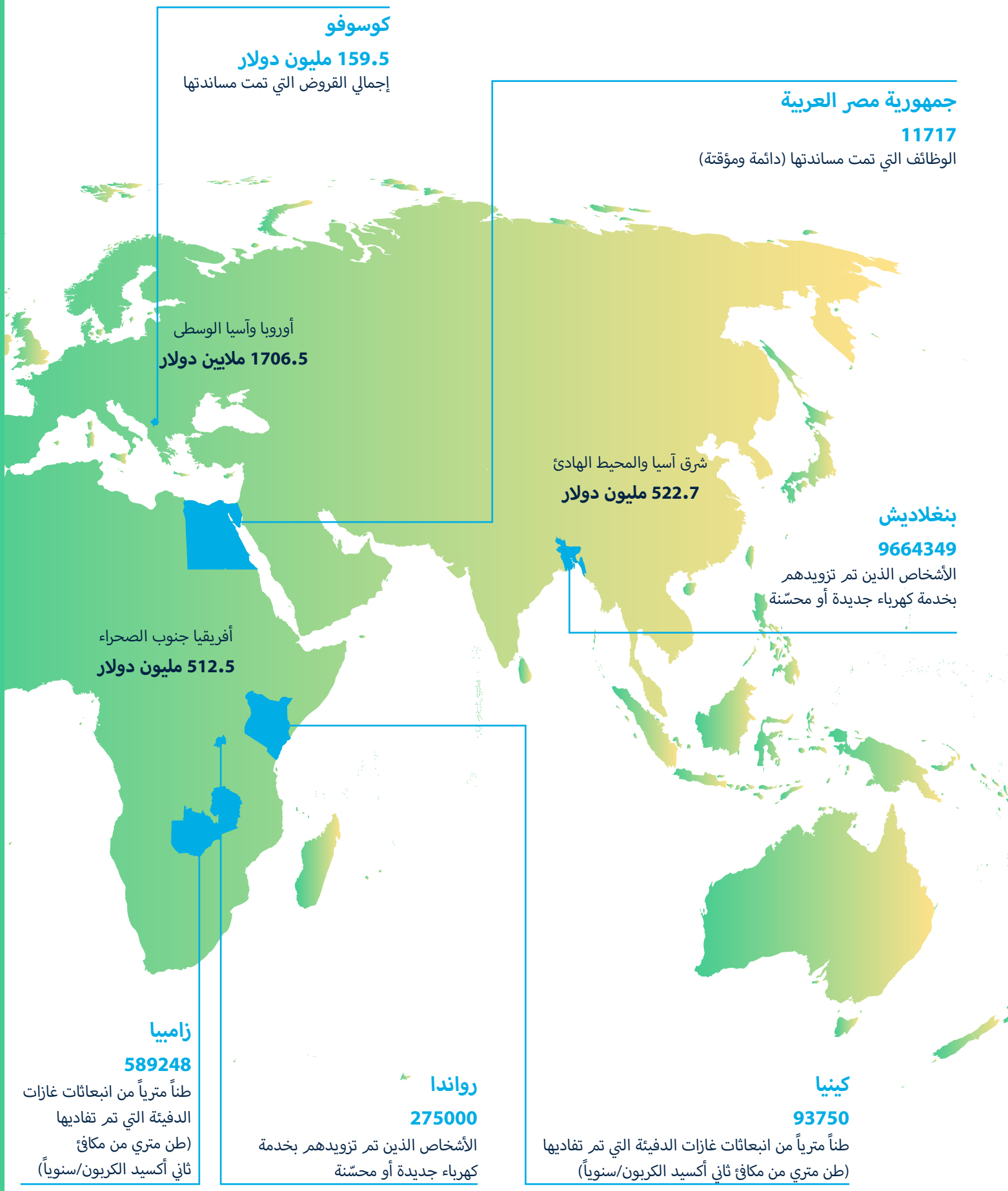
كوسوفو
159.5 مليون دولار
إجمالي القروض التي تمت مساندتها
جمهورية مصر العربية
11717
الوظائف التي تمت مساندتها (دائمة ومؤقتة)
أوروبا وآسيا الوسطى
1706.5 ملايين دولار
شرق آسيا والمحيط الهادئ
522.7 مليون دولار
بنغلاديش
9664349
الأشخاص الذين تم تزويدهم
بخدمة كهرباء جديدة أو محسّنة
أفريقيا جنوب الصحراء
512.5 مليون دولار
زامبيا
589248
طناً متريا من انبعاثات غازات
الدفيئة التي تم تفاديها
(طن متري من مكافئ
ثاني أكسيد الكربون/سنوياً)
رواندا
275000
الأشخاص الذين تم تزويدهم بخدمة
كهرباء جديدة أو محسّنة
كينيا
93750
طناً متريا من انبعاثات غازات الدفيئة التي تم تفاديها
(طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/سنوياً)

النتائج الإنمائية المتوقعة للوكالة من المشروعات الموقعة في السنة المالية 2021

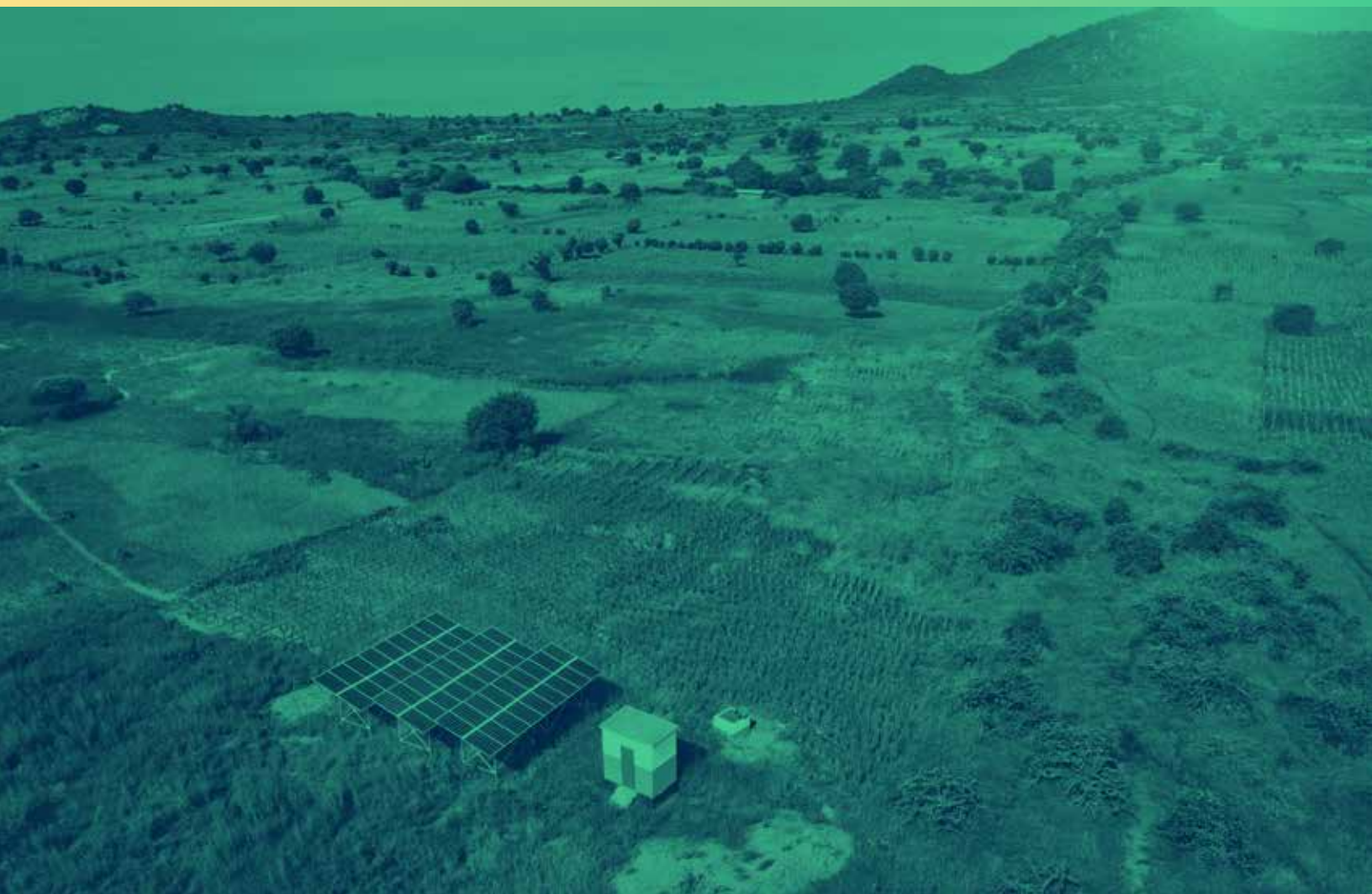

14597

إجمالي فرص العمل التي تمت مساندتها
(دائمة + مؤقتة)

54 مليون دولار

من السلع التي يتم شراؤها سنوياً من الأسواق المحلية

362 مليون دولار

الضرائب والرسوم المدفوعة سنوياً
للحكومات المضيفة

1580 ميجاوات

قدرات توليد الطاقة الكهربائية المركبة

11671 جيجاواط ساعة

زيادة في توليد الطاقة الكهربائية سنوياً

784000

الأشخاص الذين تم تزويدهم بخدمة كهرباء جديدة
أو محسّنة

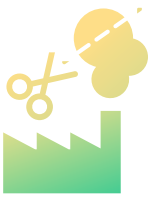

306027

طناً متريا من انبعاثات غازات الدفيئة التي تم تفاديها
(طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/سنوياً)

1.3 مليار دولار

حجم القروض التي تمت مساندتها

5.5 مليارات دولار

التمويل الذي تمت تعبئته من القطاع الخاص

برنامج الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للاستجابة لجائحة كورونا

لا تزال جائحة كورونا تُحدث أضراراً بشرية واقتصادية جسيمة ومتزايدة في مختلف أنحاء العالم. ومن المتوقع أن تكون آثار الأزمة على اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية بالغة الحدة. ويشير تقرير *الآفاق الاقتصادية العالمية* الأخير الصادر عن مجموعة البنك الدولي إلى أنه في حين يُتوقَّع أن يصل معدل نمو الاقتصادات المتقدمة إلى 5.4% هذا العام، وهو الأسرع خلال ما يقرب من خمسة عقود، فإن التعافي فيما بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية سيكون أضعف. ولن يكون التحسن في هذه المجموعة من الاقتصادات كافياً لتعويض الخسائر المتكبَّدة في عام 2020.

وقد أدت جائحة كورونا أيضاً إلى تفاقم الانخفاض المستمر في الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتكشف هذه الأزمة عن مصدر جديد وغير مسبوق لمخاطر المستثمرين يقلِّص ثقة مؤسسات الأعمال إلى أدنى مستوياتها. وقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً بنسبة 42% في عام 2020، أي من 1.5 تريليون دولار في عام 2019 إلى ما يُقدَّر بنحو 859 مليار دولار، وهو أدنى مستوى له منذ تسعينيات القرن الماضي.

وأطلقت الوكالة برنامج الاستجابة لجائحة كورونا بمخصصات قدرها 6.5 مليارات دولار في أبريل/نيسان 2020 للتصدي لهذه التحديات غير المسبوقة، ويتكون من ثلاث مراحل: (1) الاستجابة الأولى لتلبية الاحتياجات العاجلة للقطاعين العام والمالي؛ (2) مرحلة التعافي لدعم استعادة النشاط الاقتصادي في القطاعات الحقيقية والمؤسسات الخاصة على المديين القصير والمتوسط؛ (3) بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل لدعم الاستثمار في القطاعين العام والخاص.

وحتى 30 يونيو/حزيران 2021، أصدرت الوكالة ضمانات بقيمة إجمالية قدرها 5.6 مليارات دولار لمساندة 38 مشروعاً في مناطق أمريكا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى. وقد كان لكل هذه المشروعات تأثير كبير حيث ساعدت البلدان المضيفة على تعزيز جهودها الطبية لمواجهة أزمة الجائحة كما ساعدت الحكومات والجهات المتعاملة مع الوكالة من القطاع الخاص على الحد من الآثار الاقتصادية للأزمة من خلال تقديم دعم رأس المال العامل لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة وكذلك الشركات والأفراد.

وفي يونيو/حزيران 2021، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة بالإجماع على تمديد العمل ببرنامج الاستجابة لجائحة كورونا لمدة عامين، أي من 30 يونيو/حزيران 2021 إلى 30 يونيو/حزيران 2023، وزيادة مخصصاته من 6.5 مليارات دولار إلى مبلغ استرشادي يتراوح من 10 مليارات إلى 12 مليار دولار. وتتيح هذه القدرات الإضافية للوكالة توسيع نطاق استخدام الضمانات لمساندة جهود الإغاثة والتعافي ثم بناء القدرة على الصمود في نهاية المطاف في البلدان النامية.

مساندة مجموعة البنك الدولي للبلدان في أثناء أزمة فيروس كورونا

أطلقت مجموعة البنك الدولي استجابة واسعة وحاسمة لمواجهة الجائحة - وهي الأكبر في تاريخنا. وفي الفترة من أبريل/نيسان 2020 وحتى نهاية السنة المالية 2021، بلغ إجمالي التمويل الذي أتاحته مجموعة البنك أكثر من 157 مليار دولار. ويعكس حجم هذه الاستجابة المركز المالي القوي لمجموعة البنك، بفضل الزيادات العامة في رأس المال للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية في عام 2018، والعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. ويتضمن:

45.6 مليار دولار
من التمويل المقدم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير للبلدان متوسطة الدخل

53.3 مليار دولار
من موارد المؤسسة الدولية للتنمية على هيئة منح وشروط ميسرة للغاية للبلدان الأشدّ فقراً، مع إدراج تخفيف تلقائي من أعباء الديون للبلدان المعرضة لخطر المديونية الحرجة

42.7 مليار دولار [1]
من مؤسسة التمويل الدولية إلى الشركات الخاصة والمؤسسات المالية

7.6 مليارات دولار
في شكل ضمانات من الوكالة لمساندة المستثمرين والمقرضين من القطاع الخاص

7.9 مليارات دولار
من الصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون

1. يتضمن ارتباطات طويلة الأجل من حساب المؤسسة الخاص وارتباطات تمويل قصيرة الأجل والموارد التي تتم تعبئتها من الغير.

ركائز برنامج الوكالة للاستجابة لجائحة كورونا

1

شراء اللوازم والخدمات الطبية العاجلة لمواجهة كورونا

مساندة الحكومات المضيفة في شراء السلع والخدمات الطبية اللازمة (على سبيل المثال، أدوات فحص حالات الاشتباه في الإصابة بفيروس كورونا، وأردية المستشفى، والكمامات، وأجهزة التنفس الصناعي، والأدوية)

2

مجابهة الآثار الاقتصادية السلبية خلال أزمة كورونا

ترتيبات تعزيز الائتمان
مساندة الحكومات على مستويات المشروعات المؤهلة السيادية وشبه السيادية والمملوكة للدولة لتوفير التمويل قصير الأجل ومساندة رأس المال العامل للشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات والأفراد خلال الأزمة.

تعظيم الاستفادة من رأس المال
مساندة المؤسسات المالية في توسيع نشاط الإقراض في البلدان المضيفة من خلال إفساح المجال للأصول المرجحة بأوزان المخاطر المجمدة لدى البنوك المركزية للحفاظ على مستويات الاحتياطيات الإلزامية لهذه المؤسسات

3

استكمال تمويل التجارة الذي تقدمه مؤسسة التمويل الدولية

مساندة تمويل التجارة لتعزيز تدفق السلع والخدمات عبر سلاسل الإمداد العالمية، ويشمل ذلك السلع الأساسية التي تمس الحاجة إليها، لا سيما في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وتلك التي تعاني من الهشاشة والمتأثرة بالصراعات.

برنامج الوكالة للاستجابة لجائحة كورونا – المشروعات، السنة المالية 2021

ألبانيا، البوسنة والهرسك، جورجيا، كوسوفو، مولدوفا، مقدونيا الشمالية، صربيا، أوكرانيا

بروكريديت

تساند الوكالة استثمارات بروكريديت في الفروع التابعة لها في ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، وكوسوفو، ومولدوفا، ومقدونيا الشمالية، وصربيا، وأوكرانيا في وقت يتسم بالضغوط الاقتصادية وتكتنفه أجواء من عدم اليقين بسبب جائحة كورونا. وستُوجَّه القروض المدعومة بضمانات من الوكالة إلى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تُعد محرِّكات رئيسية للنمو وخلق الوظائف في هذه البلدان. وستخصِّص هذه الفروع كل رأس المال المُحرَّر لصالح قروض تمويل الأنشطة المناخية، وهي أحد اختصاصات بروكريديت الأساسية.

جزر البهاما

هيئة المستشفيات العامة في جزر البهاما ومركز تنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة

ستساعد الاستثمارات التي تساندها الوكالة في تحديث منظومة الصحة العامة في جزر البهاما ودعم منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مرحلة حرجة بالنسبة للبلاد. وستساعد الضمانات المُقدَّمة إلى بانكو سانتاندر إيه جي بمبلغ 119 مليون دولار وزارة المالية في جزر البهاما على تحديث اثنين من المستشفيات العامة، وشراء الأجهزة والمعدات الطبية، وتمويل تكاليف إدارة المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم المشروع ضمانات القروض لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة للحفاظ على الوظائف، وتحسين الإنتاجية، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وتعزيز القدرة على الصمود.

ألبانيا، بيلاروس، البوسنة والهرسك، كوسوفو، صربيا

رايفايزن بنك إنترناشونال

أصدرت الوكالة ضمانات لرايفايزن بنك إنترناشونال بهدف تقليل نسبة الأصول المرجَّحة بأوزان المخاطر على مستوى المجموعة الموحَّد ومساندة عملياتها الإقراضية في البلدان المتضررة بشدة من جراء الجائحة. وستدعم مشاركة الوكالة تحقيق تعافٍ أكثر مراعاةً للبيئة من خلال مساعدة المجموعة على وضع إجراءات وإطار لقروض تمويل الأنشطة المناخية. ومن بين التغطية الضمانية التي تتيحها الوكالة، ستُقدَّم 10% لفرع رايفايزن بنك إنترناشونال في كوسوفو (بلد هش ومتأثِّر بالصراعات ومؤهَّل للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية) وستخصِّص الفروع التابعة له 12% من رأس المال المُحرَّر لقروض تمويل الأنشطة المناخية.

إندونيسيا

شركة الكهرباء العامة

ستوفِّر تسهيلات القروض التي تغطيها الوكالة السيولة لتمويل رأس المال العامل لشركة الكهرباء العامة لدفع الرسوم بموجب اتفاقيات شراء الكهرباء من سبعة مشروعات فرعية للطاقة المتجددة. وستساعد هذه المساندة في استمرار هذه المشروعات خلال هذه الأزمة وحمايتها لتجاوز الضغوط المالية الناشئة عنها.

بنما

بنك بنما الوطني

أصدرت الوكالة ضمانات تغطي تسهيلات لقروض بقيمة إجمالية 510 ملايين دولار من مجموعة غولدمان ساكس ومقرضين دوليين آخرين إلى بنك بنما الوطني. وستُستخدم القروض التي تضمنها الوكالة في تمويل صندوق استئماني برأسمال مليار دولار أنشأته وزارة الاقتصاد والمالية وبنك بنما الوطني لتوفير السيولة الطارئة للاقتصاد الوطني ومساعدة البلاد على الحد من آثار جائحة كورونا.

المكسيك

بانكوميكست

تساند تسهيلات القروض التي تغطيها الوكالة والمُقدَّمة لبانكوميكست جهود الحكومة المكسيكية في التصدي لجائحة كورونا من خلال تقديم قروض رأس المال العامل للمؤسسات الموجَّهة للتصدير في قطاعات السياحة والخدمات والمركبات واللوجستيات وغيرها. والهدف من هذه السيولة هو تقديم الدعم الذي تشتد الحاجة إليه لتقليص آثار الأزمة والمساعدة في الحفاظ على فرص العمل وسلاسل الإمداد وربما الملاءة المالية.

بيرو

بنك سانتاندر بيرو إس إيه

تساعد ضمانات الوكالة في تقليل نسبة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر المُطبَّقة، حسب اللوائح التنظيمية، على الاحتياطيات الإلزامية لمجموعة سانتاندر على المستوى الموحَّد، مما يتيح بعض رؤوس الأموال لفرعها في بيرو. ومن المتوقَّع أن تستهدف جميع المنافع الناتجة عن هذه الزيادة المشروعات المتعلقة بتمويل الأنشطة المناخية وأن تُوجَّه لدعم تحقيق تعافٍ أخضر بعد الآثار المدمرة لأزمة كورونا. وسيشمل تمويل الأنشطة المناخية إقراض مؤسسات الأعمال في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة وعمليات النقل الجماعي في المدن.

باراغواي

بنك التنمية الوطني

في ديسمبر/كانون الأول 2020، أصدرت الوكالة ضمانات بقيمة تصل إلى 101 مليون دولار لسيتي بنك إن إيه وكومرتس بنك إيه جي لتغطية قروضهما لبنك التنمية الوطني في باراغواي. وتساند هذه الضمانات جهود الأخير للحد من آثار جائحة كورونا على القطاعات المُوجَّهة للتصدير في البلاد والتي تمثل أكثر من 35% من إجمالي الناتج المحلي، وتساعد أيضاً بنك التنمية الوطني في الحصول على أول تمويل له بالدولار من الأسواق المالية الدولية، كما ستدعِّم جهوده الرامية إلى تقديم دعم ائتماني لمجموعة واسعة من القطاعات في باراغواي مع تحقيق أثر إنمائي قوي.

أبرز المشروعات:

نظرة متفحصة على مشروعات الوكالة
في السنة المالية 2021

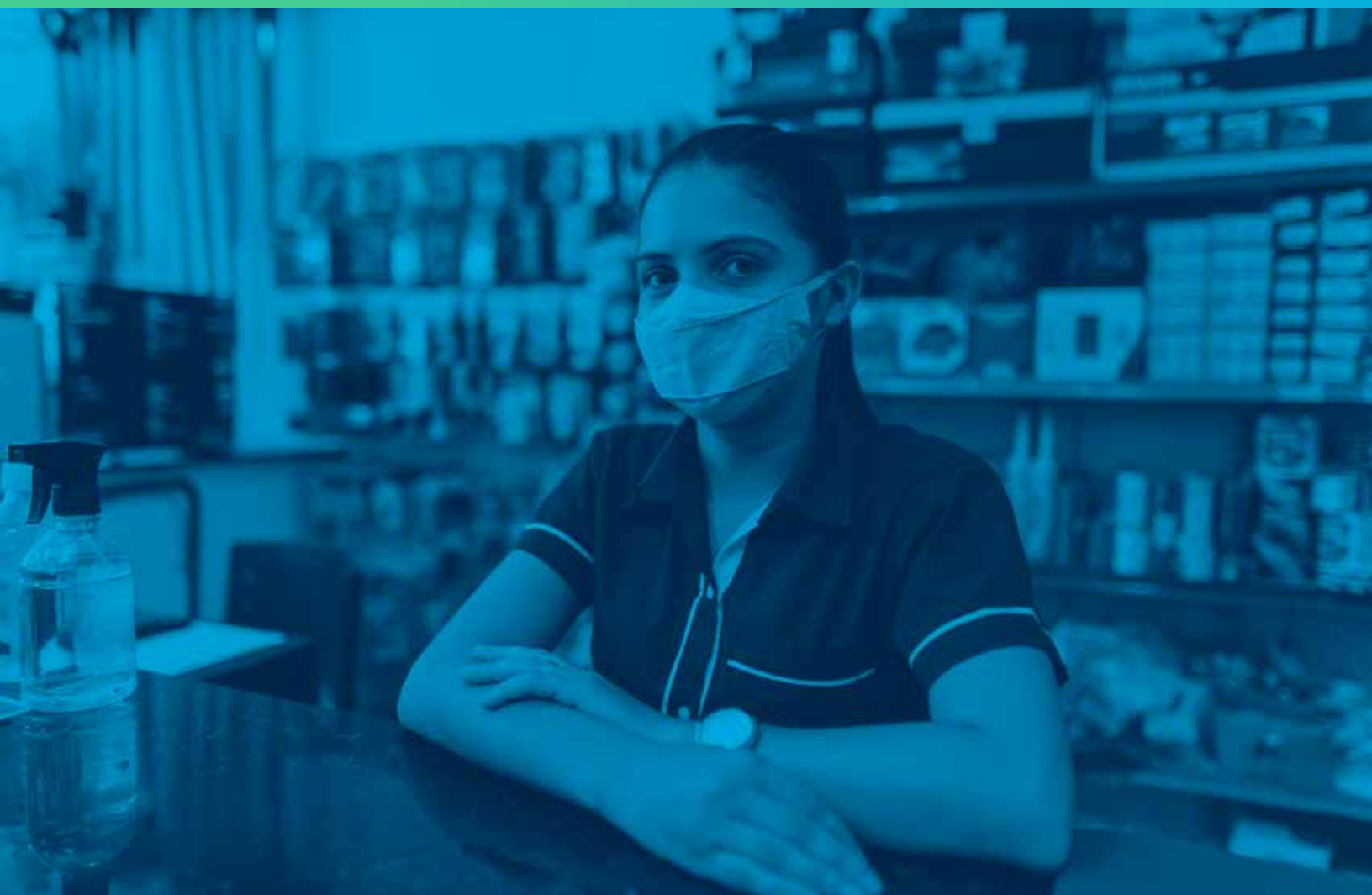

تنمية سوق الطاقة الشمسية غير المرتبطة بشبكة الكهرباء في وسط وشرق أفريقيا

تُعد أنظمة الطاقة الشمسية غير المرتبطة بشبكة الكهرباء من بين أكثر التكنولوجيات الواعدة التي يمكن أن تساعد في زيادة توفير الكهرباء في المناطق الريفية حيث تشح إمدادات شبكة الكهرباء. ولتحفيز نمو هذه السوق، أصدرت الوكالة ضمانات لتغطية الاستثمارات في شركة بيبوكس، وهي شركة مبتكرة، لمساعدتها على توسيع عملياتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ورواندا. وبيبوكس هي شركة من الجيل التالي تقوم بتصميم أنظمة الطاقة الشمسية اللامركزية وتصنيعها وتوزيعها وتمويلها في مختلف أنحاء أفريقيا. وسيؤدي هذا المشروع إلى زيادة إمكانية الحصول على طاقة نظيفة منتظمة وميسورة التكلفة، وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة، والمساعدة في خلق وظائف عالية الجودة.

بيبوكس هي شركة من الجيل التالي تقوم بتصميم أنظمة الطاقة الشمسية اللامركزية وتصنيعها وتوزيعها وتمويلها في مختلف أنحاء أفريقيا.

مساندة الجولة الأولى من استخدام منتجين مستقلين للكهرباء من الطاقة الشمسية في بوركينا فاصو

وتعاني بوركينا فاصو من أحد أدنى معدلات الكهربة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (20% مقابل 48% في المنطقة بشكل عام) وارتفاع مستوى الطلب غير المُلبَّى، لذا فهي تسعى جاهدةً للتصدي لتحديات توفير الطاقة وتعزيز أمنها في مجال الطاقة. وتمتلك البلاد حالياً 357 ميجاوات من الطاقة المُركَّبة، معظمها من مرافق التوليد بزيت الوقود الثقيل التي تتسم بالتقادم وارتفاع التكلفة، وتستخدم واردات من كوت ديفوار وغانا لتلبية الطلب الأساسي. وقد تدخلت الوكالة لتقديم ضمانات لمشروع يشمل إنشاء وامتلاك وتشغيل وصيانة محطة لتوليد الطاقة الكهروضوئية والتي من شأنها إضافة 30 ميجاوات إلى قدرة التوليد. وسيكون هذا المشروع جزءاً من الجولة الأولى من استخدام منتجين مستقلين للكهرباء من الطاقة الشمسية كما سيدعم تحوُّل بوركينا فاصو إلى الطاقة المتجددة مع تعزيز ثقة القطاع الخاص للاستثمار في البلاد.

تحديث المستشفيات العامة في جزر البهاما

فرض إعصار دوريان الذي وقع في عام 2019 وتلته جائحة كورونا ضغوطاً مزدوجة على مرافق المستشفيات العامة في جزر البهاما، مما أدى إلى نقص مزمن في الأسرَّة وإطالة فترات الانتظار للمرضى وقلة توفُّر أدوات التشخيص المناسبة. ولمعالجة ذلك، أصدرت الوكالة ضمانات بقيمة 118.56 مليون دولار لبنك بانكو سانتاندر إس إيه الإسباني لتغطية قروضه لوزارة المالية في كومنولث جزر البهاما. وستساند حصيلة القرض المضمون من الوكالة: (أ) تحديث هيئة المستشفيات العامة لمنظومة الصحة العامة من أجل التصدي للجائحة وبناء القدرة على الصمود بعد زوالها؛ و(ب) منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تضررت بشدة من جراء الجائحة.

زيادة القروض لمؤسسات الأعمال الصغيرة في مختلف أنحاء أوروبا الشرقية

توفِّر ضمانات الوكالة تخفيفاً من متطلبات رأس المال لمجموعة بروكريديت، وهي إحدى مؤسسات الإقراض الرئيسية التي تركِّز على منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في أوروبا الشرقية. وتساعد الضمانات البنك على زيادة قدراته الإقراضية في الفروع التابعة له في ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، وكوسوفو، ومولدوفا، ومقدونيا الشمالية، وصربيا، وأوكرانيا في وقت يتسم بالضغوط الاقتصادية وتكتنفه أجواء من عدم اليقين من جراء الجائحة. وتُوجَّه هذه القروض إلى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تُعد محرِّكات رئيسية للنمو وخلق الوظائف في هذه المنطقة. كما تخصِّص هذه الفروع جميع رأس المال المُحرَّر لقروض تمويل الأنشطة المناخية، وهي أحد اختصاصات بروكريديت الأساسية.

مساندة قطاعي السياحة والضيافة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

واجه قطاعا السياحة والضيافة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء اضطرابات كبيرة بسبب الجائحة العالمية لفيروس كورونا مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وإغلاق مؤسسات الأعمال، وإضعاف النمو الاقتصادي المحلي. وفي يونيو/حزيران 2021، وقَّعت الوكالة عقد ضمان رئيسياً مع صندوق كاسادا للضيافة لتغطية قروضه في صورة مساهمات رأسمالية و/أو ما شابه و/أو قروض المساهمين الحالية والمستقبلية لمشروعات فندقية توسُّعية وجديدة فيما يصل إلى 10 من بلدان المنطقة وهي: الكاميرون، وكوت ديفوار، وإثيوبيا، وغانا، وكينيا، وناميبيا، ونيجيريا، ورواندا، والسنغال، وأوغندا. ومن المتوقَّع أن يخلق المشروع ما يتراوح من 13000 إلى 27000 وظيفة مباشرة بالإضافة إلى خلق وظائف غير مباشرة في سلسلة الإمداد بقطاع السياحة، كما سيساعد في توجيه رأس المال إلى قطاع تضرر بشدة من الجائحة.

عرض عام للأعمال والعمليات

محفظة التغطيات الضمانية

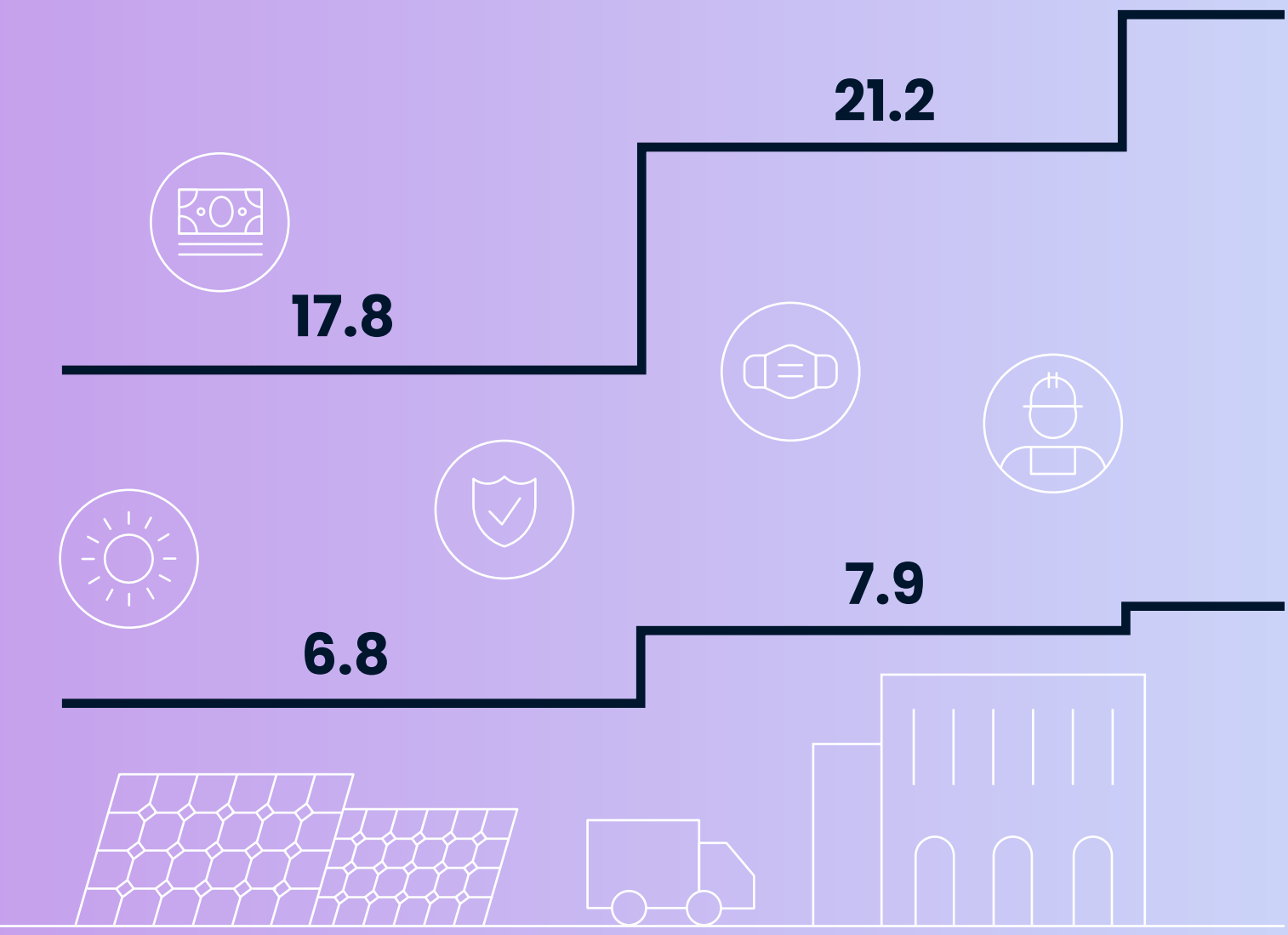

في ظل تفشي جائحة كورونا وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، واصلت الوكالة تعبئة الاستثمارات الخاصة في الاقتصادات النامية وزادت إجمالي محفظة ضماناتها القائمة عن السنة المالية السابقة. وفي السنة المالية 2021، أصدرت الوكالة ضمانات جديدة بقيمة 5.2 مليارات دولار لمساندة 40 مشروعاً. وكانت 25% من إجمالي الإصدارات في بلدان مؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية و/أو هشة ومتأثِّرة بالصراعات و26% في مشروعات تدعم تمويل الأنشطة المناخية. وبلغ إجمالي التغطية الضمانية للوكالة 23 مليار دولار، وبلغ صافي إجمالي التغطية الضمانية 9.1 مليارات دولار.

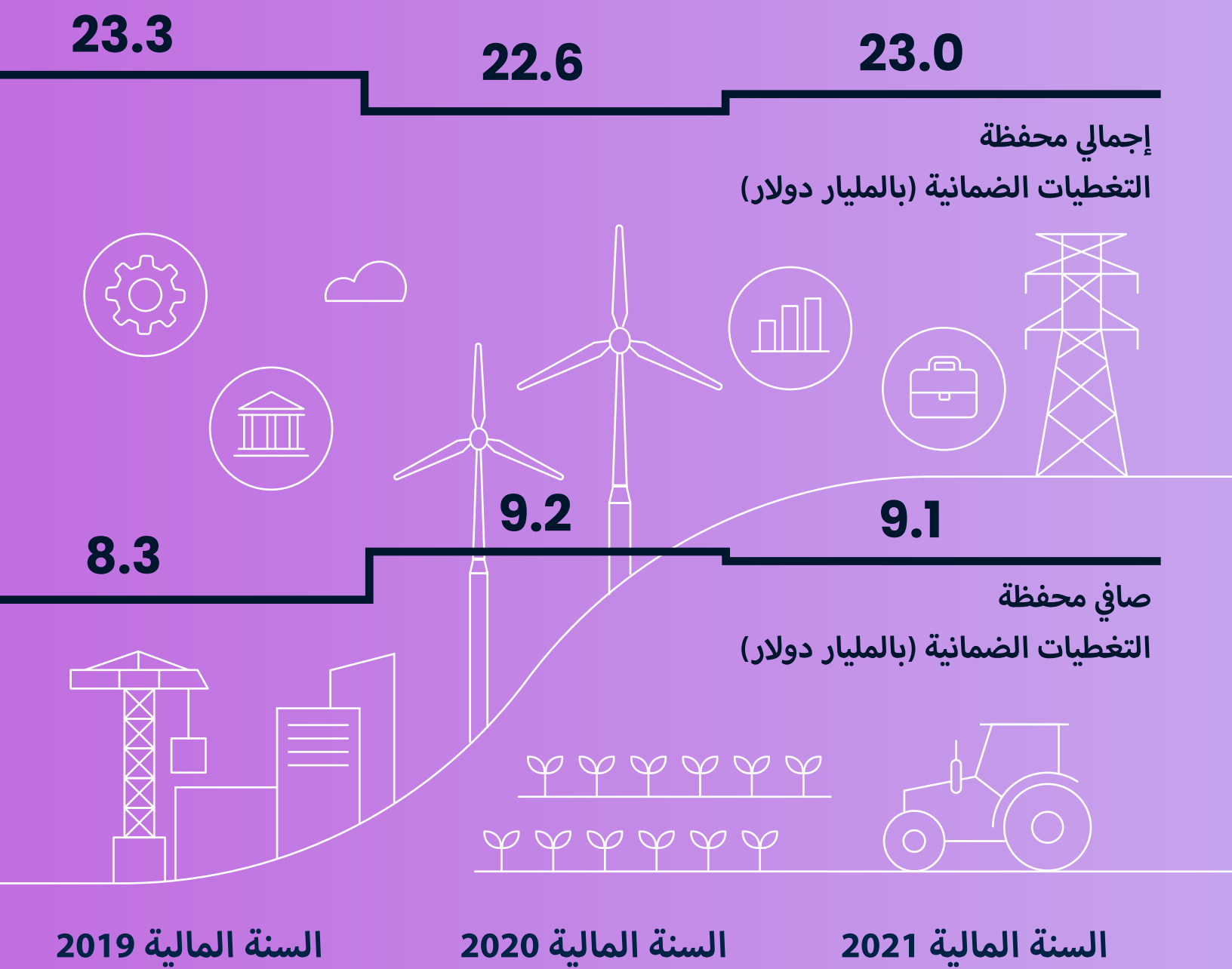

المجالات ذات الأولوية

المجالات الإستراتيجية ذات الأولوية

في إستراتيجيتها للسنوات المالية 2021-2023، حددت الوكالة هدفاً لتعميق التزامها في مجالين شديدي الأهمية:

1

زيادة العمل في البلدان المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية/ الهشة والمتأثِّرة بالصراعات

2

زيادة مساندتها للمشروعات التي تتصدى لتغير المناخ

المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات

لا تزال جائحة كورونا تلحق أضراراً بالغة بالبلدان (منخفضة الدخل) المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثِّرة بالصراعات. وفي هذه المناطق على وجه الخصوص، تهدد الجائحة بتقويض التقدُّم الذي تحقق بشق الأنفس في مجالي الحد من الفقر والتنمية. وتشير التقديرات إلى سقوط 20 مليون شخص آخرين بالبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في براثن الفقر المدقع بسبب الجائحة. وبحلول عام 2022، من المتوقَّع تراجع إجمالي الناتج المحلي في هذه المناطق بنسبة 8.6% عن مستوياته قبل الجائحة.

وقبل هذه الأزمة وأثناءها، واصلت الوكالة مساندة المشروعات في البلدان المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثِّرة بالصراعات، حيث بلغ نصيب هذه البلدان أو المناطق 50% من مجموع المشروعات المُنفَّذة في السنة المالية 2021. وتم إصدار ضمانات بقيمة إجمالية 1.3 مليار دولار لمساندة مشروعات في البلدان المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة كما ساندت ضمانات قيمتها الإجمالية 187 مليون دولار استثماراتٍ في بلدان مؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة ومتأثِّرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، مثل الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوسوفو وليبريا.

وتستفيد الوكالة من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية لزيادة توسيع نطاق عملياتها في البلدان المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة والتي تعاني العديد منها من أوضاع الهشاشة والصراع. وفي السنة المالية 2021، أصدرت الوكالة ثمانية ضمانات تدعمها هذه النافذة في بوركينا فاصو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وليبريا، وميانمار، ورواندا، وسيراليون بقيمة إجمالية 131 مليون دولار، تم التنازل عن 40 مليون دولار منها للمؤسسة باستخدام هيكل لتقاسم الخسارة الأولى.

في هذه السنة المالية، تناول 85% من مشروعات الوكالة واحداً أو أكثر من المجالات الإستراتيجية ذات الأولوية.

تغيُّر المناخ

تستخدم الوكالة ضماناتها لتعبئة التمويل للمشروعات التي تدعم الحد من آثار تغيُّر المناخ و/أو التكيُّف معها. وفي السنة المالية 2021، أصدرت الوكالة ضمانات بقيمة 1.35 مليار دولار لمساندة مشروعات التكيُّف مع التغيُّرات المناخية والحد من آثارها في 22 بلداً في أربع مناطق بما يمثل 26% من إجمالي حجم الأعمال الجديدة. وستساعد المشروعات التي تم توقيعها في السنة المالية 2021 على تجنب ما يقدر بنحو 306027 مليون طن متري من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً. ومن بين أبرز المشروعات المتصلة بالمناخ هذا العام مشروعا بيبوكس وإسكوتيل في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء واللذان يساعدان في زيادة الطاقة المتجددة المُوزَّعة خارج نطاق شبكة الكهرباء وسيؤديان معاً إلى خفض الانبعاثات بما يصل إلى 2.1 مليون طن من انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون خلال السنوات الثماني المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد الوكالة في تسريع وتيرة قروض الأنشطة المناخية في أوروبا الشرقية من خلال بروكريديت ورايفايزن بنك إنترناشونال، وكذلك بانكو سانتاندر في بيرو. وسيساعد رأس المال المُحرَّر من خلال ضمانات الوكالة فروع هذه البنوك على زيادة تمويل الأنشطة المناخية والإقراض الأخضر لمؤسسات الأعمال والعملاء السكنيين.

لتعزيز عملها في مجال التصدي للتغيُّرات المناخية، أعلنت مجموعة البنك الدولي عن خطة عمل جديدة بشأن تغيُّر المناخ لتوجيه إجراءاتها التدخلية في الفترة بين عامي 2021 و2025. وتوفِّر هذه الخطة خارطة طريق إستراتيجية جريئة للتصدي لتغيُّر المناخ ومساعدة البلدان المتعاملة مع المجموعة على دمج أهدافها المناخية والإنمائية معاً بشكل كامل. وقد ساعدت منتجات الوكالة المستثمرين الدوليين على حماية استثماراتهم طويلة الأجل في أنشطة الحد من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها في أسواق ومناطق متنوعة. وسيكون للوكالة، باعتبارها إحدى المؤسسات القلائل التي تقدِّم ضمانات ذات آجال استحقاق طويلة، دور محوري في إتاحة استثمارات طويلة الأجل في تمويل الأنشطة المناخية التحوُّلية.

وتحدد خطة العمل بشأن تغيُّر المناخ هدف الوكالة لمواءمة محفظتها المستقبلية مع أهداف اتفاق باريس: ستتم مواءمة 85% من عمليات القطاع الحقيقي التي يوافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين ابتداءً من 1 يوليو/تموز 2023، و100% من هذه العمليات ابتداءً من 1 يوليو/تموز 2025 بعد ذلك بسنتين ماليتين.

الابتكار

يُمكِّن الابتكار الوكالة من إنجاز المزيد باستخدام مجموعة منتجاتها المحدودة، وتوسيع تأثيرها الإنمائي، والتطوُّر جنباً إلى جنب مع سوق استثمار نشِطة في الاقتصادات النامية. وقد قامت الوكالة، مع مواصلتها جس نبض هذه الأسواق، بتطوير ابتكارات جديدة ستساعد في تحقيق أفضل النواتج الإنمائية الممكنة للبلدان كما ستساعد الجهات المتعاملة معها على تعزيز إمكاناتها الاستثمارية.

ضمانات الوكالة لتمويل التجارة

يمثل تمويل التجارة العالمية أحد المستلزمات الأساسية التي تساعد في تسهيل حركة التجارة العالمية التي تُعد محرِّكاً رئيسياً للنمو الاقتصادي وخلق الوظائف والحد من الفقر. ومع ذلك، فقد فرضت جائحة كورونا ضغوطاً سلبية على البنوك، لاسيما المملوكة منها للدولة، لدعم تمويل التجارة. ويشكِّل هذا مصدر قلق خاصةً في البلدان النامية ومنطقة أفريقيا حيث تلعب المؤسسات المملوكة للدولة دوراً بالغ الأهمية في تقديم التمويل لتجارة الاستيراد والتصدير.

ولتلبية هذه الحاجة، دخلت الوكالة هذا العام في شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية لمساندة أنشطة تمويل التجارة للبنوك المملوكة للدولة. وستقدِّم الوكالة ضمانات تمويل التجارة للمؤسسة لتغطية مخاطر عدم السداد من جانب أحد البنوك المملوكة للدولة بالنسبة لضمانات معاملات تمويل التجارة الصادرة عن المؤسسة في إطار برنامجها لتمويل التجارة العالمية. وستوفِّر ضمانات الوكالة هذه تغطية للمؤسسة ضد مخاطر عدم السداد من البنوك المملوكة للدولة في البلدان المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى منخفضة الدخل.

وستساعد الضمانات في تسهيل التجارة العالمية فيما تهدف البلدان إلى التعافي من آثار الجائحة. ومن خلال استهداف البلدان المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات والبلدان منخفضة الدخل الأخرى، ستساند الضمانات الجديدة البلدان التي تضررت فيها التجارة بالقدر الأكبر نتيجة للصدمة الاقتصادية العالمية.

التخفيف من القيود التنظيمية

في إطار برنامج الاستجابة لمواجهة جائحة كورونا، واصلت الوكالة استخدام منتجها لتعظيم الاستفادة من رأس المال في السنة المالية 2021 لتقديم تخفيف من القيود التنظيمية للبنوك. وأتاح استخدام هذا المنتج للبنوك مواصلة الإقراض خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة الناتجة عن الجائحة. وقد أحرزت الوكالة تقدُّماً كبيراً خلال هذا العام في ربط تقديم هذا المنتج بالتوسع في استخدام تمويل الأنشطة المناخية من جانب المؤسسات المالية المتعاملة معها، ومن المقرر زيادة توسيع هذا النهج في المستقبل. وتدرس الوكالة أيضاً مدى إمكانية تصميم منتج مشابه لتلبية احتياجات مؤسسات الاستثمار وشركات التأمين.

تطبيق تكنولوجيات جديدة

أصدرت الوكالة أول مساندة لها على الإطلاق لحلول الشبكات الصغيرة للطاقة الشمسية (غير المرتبطة بشبكة الكهرباء) في أفريقيا. *(انظر مناقشة مشروع بيبوكس في قسم أبرز المشروعات)*. وستساعد الضمانات رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق أهدافهما المتعلقة بتوفير الكهرباء باستخدام تكنولوجيات التوزيع التي توفِّر حلاً ميسور التكلفة وقابلا للتوسيع لتغطية السكان الذين يصعُب الوصول إليهم.

إعادة التأمين

منذ عام 1997، نجحت الوكالة في الاستفادة من إعادة التأمين كأداة لاستخدام رأسمالها بكفاءة وإدارة درجة المخاطر في محفظتها. وتعود المنافع الرئيسية لإعادة التأمين على الجهات المتعاملة مع الوكالة - أولاً على المستثمرين الذين يُتاح لهم زيادة قدرتهم على التأمين على المشروعات المؤهلة في البلدان النامية؛ وثانياً، على البلدان المتعاملة مع البنك التي تستفيد من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتواصل الوكالة الاستفادة من إمكاناتها في مجال إعادة التأمين، حيث تنازلت عن 3.5 مليارات دولار من الأنشطة الجديدة خلال السنة المالية 2021 لصالح سوق إعادة التأمين تماشياً مع إستراتيجية الحفاظ على رأس المال لتمويل النمو المستقبلي. وفي 30 يونيو/حزيران 2021، تمت إعادة تأمين 59% من إجمالي محفظة التغطيات الضمانية القائمة بقيمة 13.6 مليار دولار. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، زادت الوكالة من استخدام إعادة التأمين في محفظة التغطيات الضمانية الخاصة، مما سمح لها بتدعيم مسار نموها من خلال زيادة القدرة على تقديم الضمانات دون الحاجة إلى رأس مال إضافي من البلدان المساهمة.

إعادة التأمين في المحفظة (بمليارات الدولارات) وأسعاره (%)

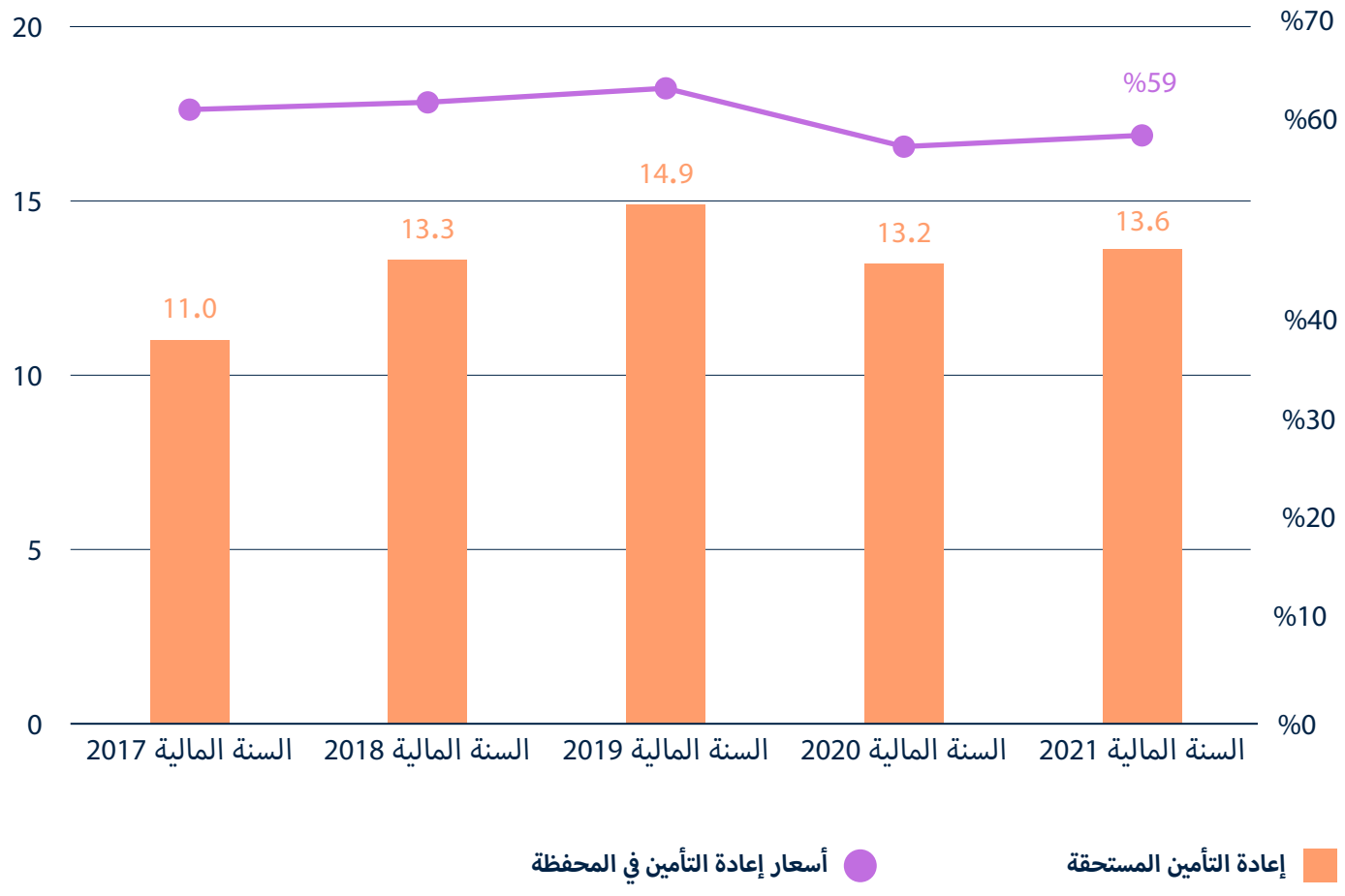

الاستفادة من شراكات الوكالة لتعظيم الأثر الإنمائي

يُعد توسيع نطاق التعاون الذي يشجِّع الاستخدام المُنتِج للتأمين ضد المخاطر السياسية ضرورياً لإطلاق رأس المال الخاص المادي، وهو ما يسهم بدوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الرخاء المشترك وإنهاء الفقر المدقع. ولبلوغ ذلك، تعمل الوكالة على تعزيز التنسيق مع مؤسسات التمويل الدولية وشركاء الصناعة ومختلف مؤسسات مجموعة البنك الدولي.

الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية

تعمل الوكالة مع مؤسسات التمويل الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف للاستفادة من التأمين ضد المخاطر السياسية وتعبئة رأس المال الخاص من أجل التنمية. وفي عام 2018، أوصى فريق الشخصيات البارزة المعني بالحوكمة المالية العالمية التابع لمجموعة العشرين بأن تعمل الوكالة مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى، مستفيدةً من وضعها كمؤسسة عالمية للتأمين ضد المخاطر في مجال التمويل الإنمائي. ومنذ ذلك الحين، اتخذت الوكالة خطوات رئيسية مع بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى للمساعدة في تحقيق هذه التوصيات.

وفي 8 ديسمبر/كانون الأول، استضافت الوكالة فعالية افتراضية عالمية بعنوان "العمل معاً لإطلاق العنان للاستثمار الأجنبي المباشر" بمناسبة إصدار كتيبها الجديد "توسيع نطاق التأمين ضد المخاطر السياسية: نهج شراكة لتنمية الاستثمارات الخاصة". وشارك في هذه الفعالية ممثلون رفيعو المستوى من بنوك التنمية متعددة الأطراف والذين ناقشوا أفضل الممارسات والتعاون اللازم لتنمية استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

الشراكات في مجال الصناعة

تُعد إقامة الشراكات مع الجهات الأخرى العاملة في مجال التأمين والتمويل الإنمائي ضروريةً لتحقيق النتائج على أرض الواقع. وتشارك الوكالة في رئاسة منتدى تطوير التأمين، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص تضم شركات التأمين من القطاعين لتعظيم الاستفادة من التأمين في تعزيز القدرة على الصمود. والوكالة هي أيضاً عضو في اتحاد برن لمقدِّمي خدمات ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار العالميين الذي يعمل بنشاط على تسهيل التجارة عبر الحدود من خلال دعم القبول الدولي للمبادئ السليمة بشأن ائتمانات الصادرات والاستثمارات الأجنبية.

وبالإضافة إلى ذلك، وقَّعت الوكالة هذا العام مع مؤسسة نيبون للتأمين على الصادرات والاستثمارات، وهي الهيئة الرسمية لائتمان الصادرات في اليابان، اتفاقية تعاونية لتقوية التعاون في دعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المستثمرين اليابانيين في البلدان النامية من خلال توفير خدمات التأمين المشترك وإعادة التأمين. وتأتي هذه الشراكة كامتداد لمذكرة التفاهم المبرمة عام 2018 وتستفيد من خبرات كل مؤسسة للتعاون في مختلف مراحل تطوير المشروعات بما في ذلك التسويق وتوخي العناية الواجبة وتغطية الضمانات لفرص التأمين المشترك وإعادة التأمين.

توسيع نطاق التأمين ضد المخاطر السياسية: يتيح *"نهج الشراكة لتنمية الاستثمارات الخاصة"* مبادئ توجيهية لإقامة شراكات منهجية وفعّالة فيما بين أعضاء مجتمع التنمية. ويعرض الدليل أنواع المشروعات التي تعكس التعاون الناجح فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف والتي تكون قابلة للتكرار والتوسُّع.

الشراكات المعرفية

وقَّعت الوكالة ومعهد القانون الدولي، وهو معهد لبناء القدرات والمساعدة الفنية، على مذكرة تفاهم لتدريب أصحاب المصلحة من البلدان النامية على منتجات التأمين ضد المخاطر السياسية؛ والهياكل المثلى للشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تتطلب استخدام منتجات الوكالة؛ والقضايا الأخرى التي تنشأ في سياق التأمين ضد المخاطر السياسية، والمعاملات عبر الحدود، وتسوية المنازعات، والحوكمة. ويركِّز أحد المكونات الرئيسية على المشاركة في وضع وإعداد منهج لبناء القدرات القانونية والاقتصادية والمتصلة بالسياسات وبرنامج اعتماد يتعلق بالتأمين ضد المخاطر السياسية. وسيؤدي هذا الجهد التعاوني إلى زيادة القدرات المؤسسية للمسؤولين الحكوميين، والمشتغلين في المجال القانوني، والمسؤولين بالقطاع الخاص، والأعضاء في منظمات التنمية متعددة الأطراف والدولية الأخرى.

وتلعب الشراكات مع المنظمات الخارجية دوراً أساسياً في تعزيز إستراتيجية الوكالة بشأن المساواة بين الجنسين (نوقشت في المبادرات المعنية بالمساواة بين الجنسين) وتوسيع القاعدة المعرفية حول القضايا المتعلقة بذلك. وفي يونيو/حزيران 2021، أصبحت الوكالة أيضاً عضواً مُؤسِّساً للمبادرة التعاونية للمساواة بين الجنسين (2XCollaborative)، وهي هيئة عالمية تهدف إلى خدمة مقدِّمي رأس المال في إجراء استثمارات تركِّز على تحقيق هذه المساواة. وتتمثل رسالتها في تجميع المستثمرين وتزويدهم بالموارد لزيادة حجم وتأثير رأس المال المُوجَّه نحو تمكين المرأة اقتصادياً. وبالمثل، أكَّدت الوكالة مشاركتها كمراقب في تحدي إشراك الجنسين (2X Challenge)، وهو عبارة عن التزام مشترك بالاستثمار في مؤسسات الأعمال المُؤهَّلة التي تضم الجنسين وفق هدف مشترك لحجم الأعمال محدد زمنياً.

الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في الوكالة

شهد اهتمام المستثمرين بالجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة تنامياً هائلاً في السنوات الأخيرة. وفي الوقت الحالي، تتجاوز الأصول المُدَارة عالمياً التي تلتزم بالمبادئ البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة ما يُقدَّر بنحو تريليون دولار. وتساند الوكالة الاستثمارات في المشروعات التي تحقق عوائد بيئية واجتماعية إيجابية من خلال مساعدة الجهات المتعاملة معها على فهم الآثار والعوائد البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة بشكل أفضل وضمان إدماج الاعتبارات المتعلقة بهذه الجوانب كجزء لا يتجزأ من محفظة مشروعات الوكالة.

التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في الوكالة:

- الفحص المسبق لجميع المشروعات لتحديد الآثار الاجتماعية والبيئية
- جمع مؤشرات فاعلية التنمية من الجهات المتعاملة مع الوكالة
- تطبيق إطار الوكالة الخاص بأداة تقييم ومقارنة الأداء وفقاً للأثر المتحقِّق لتقييم الأثر الإنمائي المتوقَّع للمشروع
- ضمان استيفاء المشروعات لمعايير الأداء التي تعتمدها الوكالة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية
- التحقق من الآثار البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة من خلال التقييمات اللاحقة
- تقييم المخاطر المناخية.

تساعد الوكالة المستثمرين على الارتقاء بالأهداف البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة:

- ضمان استيفاء الاستثمارات لمعايير قوية ومعترف بها دولياً (انظر معايير الأداء البيئي والاجتماعي الخاصة بالوكالة في الصفحة 37)
- العمل مع الجهات المتعاملة مع الوكالة على مواصلة رصد الآثار البيئية والاجتماعية ورفع التقارير بشأنها
- تمكين الجهات المتعاملة مع الوكالة من دخول أسواق لم يكن الوصول إليها ممكناً بخلاف ذلك، وهو ما يمكن أن يحقق عوائد إنمائية مرتفعة.

قياس الأثر الإنمائي وتقييمه

يعد تقييم الأثر أمرا بالغ الأهمية لتقييم نطاق ونتائج المشروعات التي تساندها الوكالة. فمن بداية المشروع إلى إقفاله وما بعد ذلك، تنفِّذ الوكالة العديد من الأُطر والأدوات لقياس الأداء في النواحي البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة وتتبُّعه ورصده وتقييمه.

ورغم القيود التي فرضتها الجائحة، استطاعت الوكالة إجراء تقييمات للمشروعات وتنفيذ أعمال الرصد والتقييم. وفي هذا العام، أجرت الوكالة 37 زيارة ميدانية عبر شبكة الإنترنت لأغراض الرصد البيئي والاجتماعي، كما نفذَّت 9 تقييمات خاصة بالمشروعات.

إطار أداة تقييم الأداء ومقارنته (IMPACT)

يقيس إطار أداة تقييم الأداء ومقارنته النواتج المتوقعة الخاصة بالمشروعات، فضلاً عن التأثيرات على الاستثمار الأجنبي التي تتجاوز نطاق المشروع. ويأتي هذا الإطار مكملاً لنظام الوكالة الأوسع نطاقا لقياس النتائج. وتتضمن أداة تقييم أداء الأثر ومقارنته الأهداف التالية:

- إجراء تقييمات مسبقة للأثر الإنمائي للمشروعات المنفردة
- إجراء تحليل مقارن
- الاسترشاد بتقييم الأثر الإنمائي المتوقع في تحديد أولويات المشروع
- تحقيق الاتساق مع إطار مؤسسة التمويل الدولية لقياس ورصد الأثر المتوقع، وتنسيق تصنيفات تقييم الأثر الإنمائي للمشروعات المشتركة بين المؤسسة والوكالة.
- اتباع نهج مرن لدمج أداة المقارنة لقياس الأثر وتقييم المشروعات على نحو يتسم بالكفاءة في عمليات الضمانات الحالية التي تقوم بها الوكالة.

نظام مؤشرات فاعلية التنمية

يساعد نظام الوكالة لمؤشرات فاعلية التنمية في قياس وتتبُّع الأثر الإنمائي للمشروعات التي تقدِّم الوكالة تغطية تأمينية لها. ومن خلال هذا النظام، تقيس الوكالة مجموعة مشتركة من المؤشرات في جميع المشروعات من بينها مساندة الاستثمارات، والتوظيف المباشر، والسلع المشتراة محلياً، والضرائب والرسوم المدفوعة للحكومات المضيفة. وتقيس الوكالة أيضاً مؤشرات خاصة بقطاعات معيَّنة كما تضع عملية لقياس النواتج الإنمائية الفعلية للمشروعات بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقد.

التقييم

منذ السنة المالية 2012، تم تقييم جميع المشروعات من جانب الوكالة ومجموعة التقييم المستقلة التابعة لمجموعة البنك الدولي، وهي هيئة تقييم تتمتع بالاستقلالية. وخلال هذه التقييمات، تُقيَّم النواتج الإنمائية التي حققتها المشروعات التي تساندها الوكالة من خلال تقارير تقييم المشروعات. وتجري الوكالة تقييمات ذاتية تتحقق منها بعد ذلك مجموعة التقييم المستقلة. وتُعد تقييمات المشروعات مفيدةً ليس في تقييم النتائج وحسب، بل أيضاً في استخلاص الدروس للاستفادة منها في المشروعات المستقبلية، وتستخدم الوكالة بشكل نشِط نتائج التقييم في فعاليات تعلُّم الموظفين.

النزاهة

تُعد إدارة مخاطر النزاهة والسمعة عاملاً أساسياً في دور الوكالة كشريك إنمائي. وتنظر الوكالة في مخاطر النزاهة والسمعة في الجهات المتعاملة معها وفي مشروعاتها، وأن تلتزم تلك الجهات بإرشادات مكافحة الفساد للبنك الدولي التي تعُد الاحتيال والفساد والتواطؤ والإكراه والعرقلة عوائق رئيسية أمام التنمية، كما تعتبر هذه الأمور ممارسات تستوجب العقوبة.

ويقوم فريق الوكالة المعني بشؤون النزاهة ببذل العناية الواجبة في إطار تنمية أنشطة الأعمال وأنشطة الضمانات، كما يقوم برصد محفظة التغطيات الضمانية للوقوف على إشارات التحذير من مخاطر النزاهة والسمعة المحتملة والآخذة في الظهور. وفي هذا العمل، تستخدم الوكالة التقييمات الميدانية، وأدوات جس نبض الأسواق، والخبرة المكتسبة مع الجهة المتعاملة مع المؤسسة، والمعارف المحلية لدى البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، والموارد المكتبية، بما في ذلك قواعد البيانات الخاصة بحقوق الملكية. وفي السنة المالية 2021، واصلت الوكالة تعميم أفضل الممارسات المتعلقة بالنزاهة من خلال التعاون وتضافر الجهود مع أعضاء آخرين في مجموعة البنك الدولي وشركاء التنمية، وفي مختلف المنتديات التي تركز على النزاهة.

الإفصاح المالي المتصل بالمناخ في الوكالة

في هذا التقرير السنوي، تصدر الوكالة أول تقرير إفصاح لها بموجب المبادئ التوجيهية التي أوصت بها فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. وهو يأتي في نهاية خطة عمل مجموعة البنك الدولي التاريخية بشأن تغيُّر المناخ للسنوات 2016-2020 ويلي اعتماد خطة العمل التالية للسنوات 2021-2025 في يونيو/حزيران 2021 والتي تبلور أجندة العمل المناخي للمجموعة خلال السنوات الخمس المقبلة. للاطلاع على تقرير الإفصاح الكامل، انظر الملحق 1.

معايير الأداء لدى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

معايير الأداء التي تعتمدها الوكالة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية

معيار الأداء رقم 1:

تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

يشدد على أهمية تحديد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، وإدارة الأداء الاجتماعي والبيئي طوال دورة حياة المشروع

معيار الأداء رقم 2:

العمالة وظروف العمل

يقر بأن مواصلة النمو الاقتصادي عن طريق خلق فرص العمل وإدرار الدخل لابد أن تُوازنها حماية الحقوق الأساسية للعمال

معيار الأداء رقم 3:

كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث

يقر بأن تزايد النشاط الصناعي والتوسع الحضري يولدان في أحيان كثيرة مستويات أعلى من تلوث الهواء والمياه والأراضي وأن هناك فرصاً لتحقيق الكفاءة

معيار الأداء رقم 4:

صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها

يقر بأن المشروعات يمكن أن تعود بالنفع على المجتمعات المحلية ولكن يمكن أيضاً أن تزيد احتمال التعرض للمخاطر والآثار الناتجة عن الحوادث، والانهيارات الهيكلية، والمواد الخطرة

معيار الأداء رقم 5:

الاستيلاء على الأراضي وإعادة التوطين القسري

يسري على عمليات النزوح المادي أو الاقتصادي الناشئة عن معاملات الأراضي، مثل نزع ملكية الأراضي أو التجمعات المهملة

معيار الأداء رقم 6:

حفظ التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

يشجع حماية التنوع البيولوجي، والإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية

معيار الأداء رقم 7:

الشعوب الأصلية

يهدف إلى كفالة تعزيز عملية التنمية للاحترام الكامل للشعوب الأصلية

معيار الأداء رقم 8:

التراث الثقافي

يهدف إلى حماية التراث الثقافي والحضاري من الآثار السلبية الناشئة عن أنشطة المشروعات ومساندة الحفاظ عليه

منافع معايير الأداء

خلق قيمة لأنشطة الأعمال

أصبحت الاستدامة عاملاً مهماً في إستراتيجيات أنشطة الأعمال. وتدرك شركات كثيرة أن بإمكانها، من خلال معالجة القضايا البيئية والاجتماعية، الاقتصاد في تكاليفها وتحسين اسمها التجاري وسمعتها، وتدعيم علاقاتها مع أصحاب المصلحة.

الاستفادة من الفرص المتاحة والتحوط ضد المخاطر غير المتوقعة

يساعد تطبيق معايير الأداء الشركات على تحديد حالات التعطل في تنفيذ المشروع والوقاية منها، وحماية اسمها التجاري، و/أو الوصول إلى الأسواق الدولية.

تحسين الأداء المالي والتشغيلي

يمكن لتطبيق معايير الأداء أن يساعد على تحقيق الاستفادة المثلى من المدخلات، كالمياه والطاقة، فضلاً عن التقليل إلى أدنى حد من الانبعاثات والنفايات السائلة والصلبة، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة التشغيل وفاعلية التكلفة.

رخصة اجتماعية لمزاولة النشاط

تساعد معايير الأداء الجهات المتعاملة مع الوكالة على تعظيم المنافع الإنمائية على الصعيد المحلي وتشجيع تطبيق مبدأ المواطَنة الصالحة للشركات. وقد تكون القيمة المعززة للاسم التجاري للشركة وسمعتها جذابة لمستثمرين أو ممولين جدد.

اكتساب مكانة وسمعة دولية

تستند "مبادئ التعادل" التي اعتمدها أكثر من 75 من المؤسسات المالية الكبرى في العالم في البلدان المتقدمة والنامية إلى معايير الأداء تلك. وتشير التقديرات إلى أن هذه المبادئ تغطي أكثر من 70% من ديون تمويل المشروعات في الأسواق الصاعدة.

المبادرات المعنية بالمساواة بين الجنسين

أدت جائحة كورونا إلى توسيع الفجوات القائمة بين الجنسين. فعلى الصعيد العالمي، كان احتمال تصفية النشاط بين مؤسسات الأعمال المملوكة لنساء أكبر بنحو 6% مقارنةً بالمؤسسات المملوكة للرجال،[2] كما أمضت 31% من رائدات الأعمال ست ساعات أو أكثر في المهام المنزلية (مقابل 26% من رواد الأعمال الذكور).[3] وأظهر مسح استقصائي أجرته مجموعة البنك الدولي في يناير/كانون الثاني 2021 في 13 بلداً بأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن العاملات كن أكثر عرضة لفقدان وظائفهن بنسبة 44% مقارنةً بالعمال الذكور في بداية أزمة الجائحة.[4]

جائزة الوكالة للريادة بشأن المساواة بين الجنسين

في كل عام، تمنح الوكالة جائزة الريادة في دعم المساواة بين الجنسين (المعروفة سابقاً باسم جائزة أفضل مسؤول تنفيذي أول في دعم المساواة بين الجنسين) لتكريم أحد القادة ممن لديهم سجل مشهود به من الاهتمام بالنهوض بوضع المرأة ومساواتها بالرجل، مع الإسهام كذلك في تحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

وفي مارس/آذار 2021، تم منح هذه الجائزة للسيدة أودرا لو، الرئيسة التنفيذية والمديرة التنفيذية في كليفورد كابيتال. وقد أظهرت لو التزامها بتعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل، لاسيما في المناصب القيادية التي تغيب عنها المرأة عادةً. وتشكّل جهود لو نموذجاً يُحتذى به للنساء في قطاع التمويل حيث يتدنى وجودهن بشكل كبير في المناصب التنفيذية، إذ لا يمثلن سوى أقل من 2% من الرؤساء التنفيذيين للبنوك ويشغلن أقل من 20% من مقاعد مجالس الإدارة في البنوك على مستوى العالم.

في هذه السنة المالية، اعتمدت الوكالة رسمياً خطة لتنفيذ إستراتيجية المساواة بين الجنسين للسنوات المالية 2021-2023. وتضع هذه الخطة إجراءات تُمكِّن الوكالة وجهاز موظفيها من الإسهام بشكل ملموس في تحقيق المساواة بين الجنسين على مستوى الوكالة والجهات المتعاملة معها وشركائها. وتستفيد الخطة من الدور الفريد للوكالة في مجال التمويل الإنمائي كأحد مقدّمي خدمات التأمين ضد المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان، كما تهدف إلى بناء نهج لمشاركة الجهات المتعاملة معها يتماشى مع دورها كمقدِّم لخدمات التأمين وليس كممولٍ مباشر. وتتوافق إستراتيجية الوكالة بشأن المساواة بين الجنسين مع تلك الخاصة بمجموعة البنك الدولي (2016-2023) التي تؤكِّد على أن التقدُّم في تحقيق هذه المساواة عنصر أساسي في الحد من الفقر وزيادة الرخاء.

إن اتخاذ القرارات المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين عملية مشتركة داخل الوكالة، حيث تقوم الوكالة بفحص كل مشروع مقترح لتحديد الآثار المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (الإيجابية أو السلبية) وفقاً لسياستها المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية. ويتم استعراض قضايا المساواة بين الجنسين خلال مشاورات المشروع ويُطلب من الجهات المتعاملة مع الوكالة، عند الضرورة، تقليل المخاطر المتصلة بذلك الناتجة عن أنشطة الأعمال والآثار غير المقصودة والمختلفة باختلاف نوع الجنس و/أو وضع تدابير للحد من هذه المخاطر والآثار. وفي هذا العام، واصلت الوكالة تدعيم إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من خلال تعزيز أنشطة التدريب والتمحيص بشأن العنف ضد المرأة والتحرش الجنسي والاستغلال والإيذاء الجنسيين.

مع تحوُّل محور تركيز الوكالة إلى مساندة تحقيق تعافٍ شامل وقادر على الصمود عالمياً، يظل وضع المرأة في مقدمة أولويات هذا التعافي أمراً بالغ الأهمية.

وعلى المستوى المؤسسي، تعمل الوكالة على زيادة التكافؤ والمساواة بين الجنسين في إطار جهودها لتحقيق التنوُّع والشمول. وتتم دعوة جهاز الموظفين إلى المشاركة في مختلف الأنشطة التدريبية وحلقات العمل والمحاضرات التي تُقدَّم على مدار العام للارتقاء بالمناقشات الحالية حول المساواة بين الجنسين داخل الوكالة ومجموعة البنك الدولي.

2. غولدشتاين، إم، وبي غونزاليس مارتينيز، وإس بابينيني، وجيه ويمبي. 2020. "حالة مؤسسات الأعمال الصغيرة عالمياً خلال جائحة كورونا: عدم المساواة بين الجنسين". *هيا نتحدث عن التنمية* (مدونة البنك الدولي)، 8 سبتمبر/أيلول.

3. فيسبوك، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبنك الدولي. 2020. "تقرير حالة مؤسسات الأعمال الصغيرة عالمياً: الانعكاسات على الموجات الست لجمع البيانات". تحديث الموجة السادسة حول مسح مستقبل الأعمال.

4. مختبر الابتكار المعني بالمساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. 2021. آثار جائحة كورونا على الجنسين في أسواق العمل في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"، موجز سياسات، مختبر الابتكار المعني بالمساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

الحوكمة

مجلس إدارة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يوجه مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين، اللذان يمثلان 182 بلداً عضواً، برامج الوكالة وأنشطتها. ويعيّن كل من هذه البلدان محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. وتُناط سلطات الوكالة المؤسسية بمجلس المحافظين الذي يفوض معظم صلاحياته لمجلس مديرين تنفيذيين يضم 25 مديراً. وحقوق التصويت مرجّحة حسب حصة رأس المال التي يمثلها كل مدير. وتقع مكاتب مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن، ويجتمعون بانتظام ويستعرضون ويبتون في مشروعات ضمان الاستثمار ويشرفون على سياسات الإدارة بشكل عام.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مجلس المديرين التنفيذيين:
http://www.worldbank.org/en/about/leadership/governors

الرقابة والمساءلة

المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة

مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة هو آلية مساءلة مستقلة خاصة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومؤسسة التمويل الدولية. ويرد المكتب على شكاوى من أناس تأثروا بأنشطة تساندها الوكالة والمؤسسة وذلك بهدف تحسين النواتج البيئية والاجتماعية ميدانياً وتعزيز مساءلة الجمهور للمؤسستين.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مكتب المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة:
http://www.cao-ombudsman.org/

مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك الدولي

يقدم مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك ضمانات ومشورة مستقلة وموضوعية وقيمة تستند إلى تحليل المخاطر بغرض حماية قيمة مجموعة البنك الدولي وتعزيزها. كما تقدم لجهاز الإدارة ومجلس المديرين التنفيذيين تطمينات معقولة بأن الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر ومراقبتها – فضلاً عن نظم حوكمتها بشكل عام - مُصممة بصورة ملائمة وتعمل على نحو فاعل. ويتبع المكتب رئيس مجموعة البنك الدولي كما يخضع لإشراف لجنة المراجعة.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية:
http://www.worldbank.org/internalaudit

مجموعة التقييم المستقلة

تقيّم مجموعة التقييم المستقلة إستراتيجيات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وسياساتها ومشروعاتها لتحسين النتائج الإنمائية للوكالة. ومجموعة التقييم هي آلية مستقلة عن جهاز إدارة الوكالة وترفع تقاريرها بما تخلص إليه من نتائج إلى مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة ولجنة فاعلية التنمية التابعة للمجلس.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مجموعة التقييم المستقلة:
http://ieg.worldbankgroup.org/

مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة

يُعد مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة وحدة مستقلة في مجموعة البنك الدولي، ويتولى التحقيق في العقوبات المتعلقة بمزاعم الاحتيال والفساد والتواطؤ والإكراه والعرقلة في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي، فضلاً عن الاحتيال والفساد من جانب موظفي مجموعة البنك الدولي والموردين التابعين لها. وفضلاً عن ذلك، من خلال مكتب الامتثال للنزاهة، يعمل مكتب نائب الرئيس مع الأطراف المعنية لاستيفاء الشروط المطلوبة لرفع العقوبات. ويقوم المكتب بتعميم الرؤى والأفكار الثاقبة والمتبصرة بشأن عمليات التحقيق بغية الحد من مخاطر الاحتيال والفساد في المشروعات، كما يقوم بدور أساسي في دعم المسؤولية المالية والتعاقدية لمجموعة البنك فيما يتعلق بالموارد الإنمائية التي تديرها.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة:
www.worldbank.org/integrity

للإبلاغ عن الاشتباه في حالات احتيال أو فساد أو ممارسات تستوجب العقوبة في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي، يرجى زيارة الموقع
www.worldbank.org/fraudandcorruption

أبرز ملامح الأداء المالي للوكالة

النتائج المالية

السنة المالية، بملايين الدولارات	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الدخل من أقساط التأمين	179.7	210.1	237.9	232.3	**239.3**
صافي الدخل من أقساط التأمين[أ]	93.2	104.1	115.1	117.1	**121.3**
مصروفات إدارية[ب]	51.3	51.6	57.8	61.1	**58.7**
الدخل المتحقق من العمليات[ج]	41.9	52.5	57.3	56.0	**62.6**
صافي الدخل	200.2	40.9	82.4	57.2	**81.5**
نسبة المصروفات الإدارية إلى صافي الدخل من أقساط التأمين	%55	%50	%50	%52	**%48**

أ. صافي دخل الأقساط يساوي إجمالي دخل الأقساط وعمولات التنازل مطروحاً منها الأقساط التي يتم التنازل عنها لشركات إعادة التأمين وتكاليف الوساطة.

ب. المصروفات الإدارية تتضمن مصروفات من برامج المعاشات التقاعدية وغيرها من مزايا ما بعد التقاعد.

ج. دخل العمليات يعادل صافي الدخل من أقساط التأمين مخصوماً منه المصروفات الإدارية، بما في ذلك تكاليف المعاشات.

تدابير رأس المال

السنة المالية، بملايين الدولارات	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي رأس المال الاقتصادي[أ]	592	685	717	756	**768**
حقوق المساهمين	1,213	1,261	1,320	1,335	**1,474**
رأس المال العامل[ب]	1,398	1,471	1,542	1,591	**1,724**
نسبة إجمالي رأس المال الاقتصادي إلى رأس المال العامل (%)	%42	%47	%47	%48	**%45**

أ. مقدار رأس المال المستخدم لمساندة محفظة الضمانات وكذلك محفظة الاستثمار ومخاطر العمليات.

ب. يتألف من رأس المال المدفوع، والأرباح المحتجزة/الخسائر الشاملة الأخرى المتراكمة، واحتياطيات محفظة التأمين، بالصافي.

أبرز الأحداث في السنة المالية 2021

ديسمبر/كانون الأول 2020

العمل معاً لإطلاق العنان للاستثمار الأجنبي المباشر- فعالية افتراضية عالمية

في 8 ديسمبر/كانون الأول، استضافت الوكالة فعالية افتراضية بعنوان "العمل معاً لإطلاق العنان للاستثمار الأجنبي المباشر" لإصدار دليل من أجل تدعيم أواصر التعاون فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف وإطلاق العنان للاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الأسواق الصاعدة. وشمِل المتحدثون والمحاضرون ماري بانغيستو المديرة المنتدبة لشؤون سياسات التنمية والشراكات بالبنك الدولي؛ وثارمان شانموغاراتنام وزير أول في سنغافورة؛ ورئيس فريق الشخصيات البارزة المعني بالحوكمة المالية العالمية التابع لمجموعة العشرين (2017-2018)؛ وهيروشي ماتانو نائب الرئيس التنفيذي للوكالة؛ وإيثيوبيس تافارا نائب الرئيس ورئيس خبراء إدارة المخاطر والشؤون القانونية والإدارية في الوكالة؛ وسولومون كواينور نائب الرئيس لشؤون القطاع الخاص والبنية التحتية والتصنيع في البنك الأفريقي للتنمية؛ وناندينا بارشاد المدير العام لمجموعة البنية التحتية المستدامة في البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير؛ وفابيو فاغوندز رئيس قسم المنتجات والخدمات المالية في آي دي بي إنفست؛ وفيجاي إيير نائب الرئيس ورئيس خبراء العمليات في الوكالة (رئيس المراسم).

https://live.worldbank.org/unlock-FDI

مايو/أيار 2021

ضمانات الوكالة لتمويل التجارة

في مايو/أيار، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على منتج جديد، وهو ضمانات تمويل التجارة، لمساندة المعاملات الخاصة بذلك. وستوفِّر هذه الضمانات تغطية ضمانية لمؤسسة التمويل الدولية ضد مخاطر عدم السداد من جانب البنوك المملوكة للدولة في إطار برنامج المؤسسة لتمويل التجارة العالمية. وتستهدف هذه الضمانات نوعية مختارة من البلدان المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية منخفضة الدخل حيث تلعب البنوك المملوكة للدولة دوراً تمويلياً كبيراً، بل متزايداً كما هو مُنتَظر، طوال فترة تفشي الجائحة.

مارس/آذار 2021

جائزة الوكالة السنوية السادسة للريادة في دعم المساواة بين الجنسين: النساء تموِّل بناء آسيا قادرة على الصمود

استضافت الوكالة فعالية منح جائزتها السنوية السادسة للريادة في دعم المساواة بين الجنسين بعنوان "النساء تموِّل بناء آسيا قادرة على الصمود" في 7 مارس/آذار تزامناً مع اليوم العالمي للمرأة. ومُنِحت الجائزة للسيدة أودرا لو، الرئيسة التنفيذية والمديرة التنفيذية في كليفورد كابيتال. وضمَّت قائمة المتحدثين ديفيد مالباس رئيس مجموعة البنك الدولي؛ وسري موليانى إندراواتي وزيرة المالية في إندونيسيا؛ وهيروشي ماتانو نائب الرئيس التنفيذي للوكالة؛ وأودرا لو الرئيسة التنفيذية والمديرة التنفيذية، كليفورد كابيتال؛ وإخوسويه ياهين الأمينة العامة لمنتدى تطوير التأمين؛ وكارين غراون المديرة العالمية لشؤون المساواة بين الجنسين في مجموعة البنك الدولي.

https://live.worldbank.org/6th-annual-miga-gender-leadership-award-women-financing-resilient-asia

يونيو/حزيران 2021

سياسة المحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة

وافق مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة على سياسة آلية المساءلة المستقلة للمحقق المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة. وتعمل هذه السياسة الجديدة على تحسين إجراءات التحقيق في الشكاوى المتعلقة بمشروعات مؤسسة التمويل الدولية والوكالة، وذلك استجابةً لتوصيات مراجعة خارجية مستقلة. والهدف هو زيادة التركيز على النواتج بالنسبة للمجتمعات المحلية والجهات المتعاملة مع المؤسسة/الوكالة.

https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/01/07/new-cao-policy-enhances-ifc-and-miga-environmental-and-social-accountability

من نحن

1. هيروشي ماتانو | نائب الرئيس التنفيذي

2. س. فيجاي إيير | نائب الرئيس ورئيس خبراء العمليات

3. إثيوبيس تافارا | نائب الرئيس ورئيس خبراء إدارة المخاطر والشؤون القانونية والإدارية

4. سارفاش سوري | مدير العمليات، إدارة المناخ والطاقة والصناعات الاستخراجية ورأس المال والأسواق المالية

5. محمد فول | مدير العمليات، إدارة البنية التحتية والصناعات التحويلية والزراعة والخدمات والتجارة

6. أرادهانا كومار كابور | المدير والمستشار القانوني العام

7. ميرلي مارغريت بارودي | مديرة إدارة الاقتصاد والاستدامة

8. سانتياغو أسالينى | مدير إدارة التمويل والمخاطر

معلومات للاتصال

جهاز الإدارة العليا

هيروشي ماتانو
نائب الرئيس التنفيذي
hmatano@worldbank.org

إس. فيجاي إيير
نائب الرئيس ورئيس خبراء العمليات
sviyer@worldbank.org

إيثيوبيس تافارا
نائب الرئيس ورئيس خبراء إدارة المخاطر
والشؤون القانونية والإدارية
etafara@worldbank.org

سارفاش سوري
مدير العمليات، إدارة المناخ والطاقة
والصناعات الاستخراجية ورأس المال
والأسواق المالية
ssuri1@worldbank.org

محمد فال
مدير العمليات، إدارة البنية التحتية
والصناعات التحويلية والزراعة
والخدمات والتجارة
mfall3@worldbank.org

آردهانا كومار كابور
المدير والمستشار العام للشؤون القانونية
akumarcapoor@worldbank.org

سانتياغو أساليني
مدير شؤون التمويل والمخاطر
sassalini@worldbank.org

ميرلي مارغريت بارودي
مديرة شؤون الاقتصاد والاستدامة
mbaroudi@worldbank.org

القطاعات

نبيل فواز
الرئيس العالمي ومدير القطاع،
الصناعات التحويلية،
والصناعات الزراعية والخدمات
nfawaz@worldbank.org

إيلينا بالي
الرئيس العالمي ومدير قطاع
البنية التحتية ــ النقل والمياه
والصرف الصحي والاتصالات
epalei@worldbank.org

كريس ميلورد
الرئيس العالمي ومدير القطاع،
التمويل وأسواق رأس المال
cmillward@worldbank.org

ماركوس وليامز
الرئيس العالمي ومدير القطاع،
الطاقة والصناعات الاستخراجية
mwilliams5@worldbank.org

مستوى المناطق

نكيمجيكا أونواماغبو
مدير منطقة أفريقيا (بالنيابة)
nonwuamaegbu@worldbank.org

أولغا سكلوفسكايا
مدير منطقة أوروبا وآسيا الوسطى
osclovscaia@worldbank.org

جيه هيوانغ كوون
رئيس منطقة جنوب
وشمال آسيا (عدا اليابان)
jkwon@worldbank.org

تيم هيستد
رئيس منطقة جنوب شرق آسيا
والمنطقة الأسترالية الآسيوية
thisted@worldbank.org

أولغا كالابوسو غاريدو
رئيس منطقة أمريكا اللاتينية
والبحر الكاريبي
ocalabozogarrido@worldbank.org

سويتشي هياشيدا
رئيس منطقة اليابان
ونائب رئيس منطقة
جنوب شرق آسيا
shayashida@worldbank.org

روزبه آشايري
خبير ضمانات أول،
قطاع أنشطة الأعمال بأمريكا الشمالية
rashayeri@worldbank.org

ليالي عابدين
خبيرة ضمانات أولى،
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
labdeen@worldbank.org

لين تشينغ
مدير ضمانات، الصين
lcheng1@worldbank.org

المحاسبة وإعداد التقارير

توماس أوبويا
المراقب المالي
tobuya@worldbank.org

إعادة التأمين

فرانك ليندن
مدير إعادة التأمين
flinden@worldbank.org

الاقتصاد والاستدامة

موريتز نيب
مدير قطاع، شؤون الاقتصاد
mnebe@worldbank.org

ياسر إبراهيم
مدير قطاع، شؤون الاستدامة
(البيئة والجوانب الاجتماعية) والمناخ
yibrahim@worldbank.org

جوديث بيرس
الرئيس العالمي، شؤون النزاهة
jpearce@worldbank.org

هيرويوكي هاتاشيما
رئيس خبراء التقييم
hhatashima@worldbank.org

إدارة المحافظ

هدى مصطفى
الرئيس العالمي، شؤون المحافظ
hmoustafa@worldbank.org

الاستفسار عن أنشطة الأعمال
migainquiry@worldbank.org

ملحق

رفع التقارير في إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ

هذا التقرير هو أول إفصاح تصدره الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بموجب المبادئ التوجيهية التي أوصت بها فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. وهو يأتي في نهاية خطة عمل مجموعة البنك الدولي التاريخية بشأن تغيُّر المناخ للسنوات 2016-2020 ويلي اعتماد خطة العمل التالية للسنوات 2021-2025 في يونيو/حزيران 2021 والتي تبلور أجندة العمل المناخي للمجموعة خلال السنوات الخمس المقبلة.

وفي إطار جهودها في إطار خطة العمل هذه، تعتمد الوكالة توصيات الإفصاح لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ من أجل التعريف، بصورة أكثر فعالية، بإستراتيجيتها المناخية والإجراءات الداخلية لإدارة آثار تغيُّر المناخ والمخاطر والفرص المحتملة المتعلقة بذلك. وينبغي النظر إلى هذا التقرير على أنه يمثل إفصاحاً أولياً مع ملاحظة أن هياكل وسياسات وإجراءات الوكالة لإدارة آثار تغيُّر المناخ تشهد في الوقت الحالي تطويراً وتحسينات لتحقيق طموحات خطة العمل الجديدة بشأن تغيُّر المناخ. ويعكس التقرير التزام الوكالة المستمر بمواصلة وتدعيم إفصاحاتها المتعلقة بالمناخ في عموم جوانب رسالتها والحفاظ على ذلك في الإفصاحات المستقبلية المرتبطة بفرقة العمل المذكورة.

وتتمحور توصياتها بشأن الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ حول أربعة عناصر أساسية (انظر الشكل 1) يتخذها هذا التقرير كمبادئ تنظيمية.

الشكل 1. **العناصر الأساسية في توصيات الإفصاح لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ**

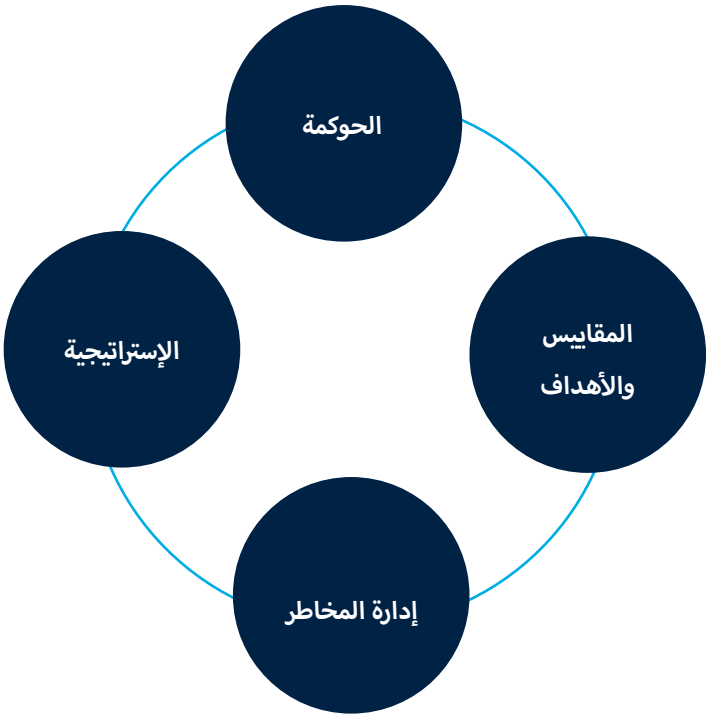

أ. الحوكمة

يشرف **نائب الرئيس التنفيذي للوكالة**، الذي يرفع تقاريره إلى **رئيس مجموعة البنك الدولي**، على جميع جوانب أنشطتها المناخية وإجراءاتها الداخلية لإدارة آثار تغيُّر المناخ. **ويحدد رئيس مجموعة البنك الطموحات العامة** بشأن العمل المناخي للمجموعة ويتم اختياره من جانب مجالس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة. ويكون **مجلس المديرين التنفيذيين** للوكالة، الذي يضم 25 ممثلاً من البلدان الأعضاء فيها، مسؤولاً عن الموافقة على جميع عملياتها المتصلة بالمناخ وسياساتها وهياكل الحوكمة بشكل عام. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس خلال السنة الماضية أقرَّ هدفاً جديداً لتمويل الأنشطة المناخية وهدفاً للمواءمة مع اتفاق باريس سيوجِّهان دفة الأنشطة المناخية للوكالة وإجراءاتها لإدارة آثار تغيُّر المناخ خلال السنوات الخمس المقبلة. وترفع الوكالة تقارير مرحلية عن أنشطتها المناخية إلى المجلس في إطار التقارير التي يرفعها إليه نائب الرئيس التنفيذي كل ثلاثة أشهر سنوياً. وبشكل منفصل، ترفع مجموعة البنك إلى مجلس المديرين التنفيذيين تقارير سنوية عن التقدُّم المحرز في خطة العمل. كما ستَصدُر تقارير سنوية، باستخدام بطاقة قياس الأداء المؤسسي للمجموعة، عن المؤشرات المناخية الرئيسية رفيعة المستوى مثل تمويل الأنشطة المناخية (للمزيد من التفاصيل، انظر قسم "المقاييس والأهداف" أدناه).

القيادة على مستوى نواب الرئيس والإدارات

يشرف نائب الرئيس التنفيذي للوكالة على عمل نائبين للرئيس: **نائب الرئيس ورئيس خبراء العمليات الذي يشرف على إدارات العمليات** المُكلَّفة بالبحث عن فرص **لتنمية الأنشطة المناخية للوكالة، ونائب الرئيس ورئيس** خبراء إدارة المخاطر والشؤون القانونية والإدارية الذي يشرف على ثلاث إدارات في الوكالة هي: (أ) التمويل وإدارة المخاطر؛ (ب) الاقتصاد والاستدامة؛ (ج) الشؤون القانونية والمطالبات. وتُكلَّف إدارة الاقتصاد والاستدامة بتقديم التحليلات المناخية والخبرات الفنية لدعم الأنشطة المناخية للوكالة، والإسهام في إجراء التحليلات المناخية لمجموعة البنك الدولي ووضع إستراتيجيتها بشأن المناخ، ودعم تطوير الأنشطة المناخية للوكالة، وتقييم هذه الأنشطة ورصدها وإعداد التقارير بشأنها. ويشارك نائبا الرئيس أيضاً في مختلف المجموعات الرسمية وغير الرسمية التابعة لمجموعة البنك التي تراجع المبادرات والإستراتيجيات والسياسات والأهداف الرئيسية للمجموعة، بما فيها تلك المتصلة بالمناخ، قبل عرضها على مجلس المديرين التنفيذيين.

يشرف **مدير شؤون الاقتصاد والاستدامة** (تحت إشراف نائب الرئيس ورئيس خبراء إدارة المخاطر والشؤون القانونية والإدارية) على وحدة الاستدامة والمناخ التي تعمل مع إدارة عمليات الوكالة وموظفيها، وكذلك الجهات المتعاملة معها ومؤسسات الأعمال، على التصدي لمخاطر تغيُّر المناخ البيئية والاجتماعية وآثارها لتعزيز الممارسات المستدامة في جميع عمليات الوكالة. وتضم الوحدة فريقاً من خبراء تغيُّر المناخ الذين يكونون مسؤولين عن تقييم جميع الأنشطة الجديدة لتحديد الفرص التمويلية لعمليات الحد من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها؛ وإجراء تحليلات للمخاطر المناخية وحساب انبعاثات غازات الدفيئة؛ وتقديم مدخلات لتحليل تسعير الكربون، وتدابير العناية الواجبة البيئية والاجتماعية للمشروعات، وتقييمات الأثر الإنمائي، والالتزامات المتعلقة بالمناخ في العقود القانونية. وينشط الفريق أيضاً في رصد محفظة المشروعات الحالية بناءً على المتطلبات والالتزامات المرتبطة بالمناخ المُحدَدة في مرحلة الموافقة. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك الوكالة في العديد من مجموعات العمل المشتركة مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى لتناول الفرص المتاحة للمواءمة بين النُهُج الخاصة بالأنشطة المناخية لهذه البنوك.

يشرف نائب الرئيس ورئيس خبراء العمليات على جميع عمليات الضمانات في الوكالة ويرأس اثنتين من إدارات العمليات هما: (أ) إدارة البنية التحتية والصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات وتمويل التجارة؛ و(ب) إدارة المناخ والطاقة والتمويل. وتتولى الثانية صياغة إستراتيجية الوكالة وخطط التنفيذ على المستوى المؤسسي ومستوى القطاعات والمناطق لتنمية مصادر وعمليات تمويل الأنشطة المناخية للوكالة وتعزيز أهدافها المتصلة بالمناخ. وتعمل الإدارتان على دفع وابتكار منتجات الوكالة وتطبيقاتها، وتحقيق أهداف العمل (بما فيها أهداف تمويل الأنشطة المناخية)، وتنمية عمليات ضمانات الوكالة في أنشطة التصدي لتغيُّر المناخ.

إجراءات مراجعة الإستراتيجيات والسياسات والمشروعات

يتولى **فريق جهاز الإدارة**، الذي يضم **المديرين التنفيذيين ونواب الرئيس ونائب الرئيس التنفيذي**، مراجعة إستراتيجيات الوكالة وسياساتها ومشروعاتها. ويراجع فريق الإدارة أيضاً جميع مشروعات الضمانات التي ستساندها الوكالة على مرحلتين:

1. يعرض *فريق المشروع التابع للوكالة*، أمام لجنة الفحص المبكر التي يرأسها نائب الرئيس التنفيذي للوكالة، مبررات المشروع ويحدد مدى إمكانية توافقه مع المهام المنوطة بالوكالة وسياساتها كما يقدِّم إرشادات لفريق عمل المشروع لبذل العناية الواجبة. ويتم إبراز فرص تمويل الأنشطة المناخية في هذه المرحلة وما إذا كان المشروع يؤثر إيجاباً أو سلباً أو ذا تأثير محايد على تحقيق مبادئ اتفاق باريس وأهدافه ("المواءمة معه") بالإضافة إلى أي شواغل أو فرص بشأن بناء القدرة على مجابهة التغيُّرات المناخية.

2. يعرض فريق المشروع تقييماً كاملاً له أمام "*لجنة مراجعة المشروع*" في اجتماع اتخاذ القرار الذي يرأسه نائب الرئيس التنفيذي للوكالة، بما في ذلك حجم تمويل الأنشطة المناخية، ومخاطر المناخ التي تهدد أداء المشروع، وأي انبعاثات لغازات الدفيئة يمكن تجنُّبها أو منافع المشروع في الحد من آثار تغيُّر المناخ وما إذا كان متوائماً مع اتفاق باريس، ومدى اتساقه مع سياسة الاستدامة للوكالة ومعايير الأداء البيئي والاجتماعي لها، والأثر الإنمائي له، بالإضافة إلى العديد من جوانبه الأخرى. وإذا تمت الموافقة على المشروع في هذه المرحلة، فإنه يُعرَض بعد ذلك - للموافقة عليه- على مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة ثم الهيئة المُفوَّضة من رئيس مجموعة البنك الدولي وأخيراً نائب الرئيس التنفيذي للوكالة.

ويشتمل تقرير الوكالة إلى مجلس المديرين التنفيذيين على المعلومات المناخية المتعلقة بالمشروع، مثل تحديد ما إذا كان يتضمن مكوَّناً لتمويل الأنشطة المناخية. وتتم الموافقة على فرادى المشروعات التي تساندها الوكالة إما من المجلس مباشرةً أو بموجب صلاحيات محددة يخولها لجهاز إدارة الوكالة. ويمكن أن يطلب المجلس توضيحات من الوكالة بشأن، على سبيل المثال، المخاطر المناخية المحتملة على المشروعات، وفرص تعظيم تمويل الأنشطة المناخية من خلال تعزيز منافع الحد من آثار تغيُّر المناخ أو التكيُّف معها، ومدى توافق المشروع مع اتفاق باريس.

ب. الإستراتيجية

زيادة مساندة الوكالة للاستثمارات العابرة للحدود في تمويل الأنشطة المناخية

ساعدت منتجات الوكالة للتأمين ضد المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان المستثمرين الدوليين على حماية استثماراتهم طويلة الأجل في أنشطة الحد من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها في أسواق ومناطق متنوعة. وتلعب الوكالة، باعتبارها إحدى المؤسسات القلائل التي تقدِّم ضمانات ذات آجال استحقاق طويلة، دوراً محورياً في إتاحة استثمارات طويلة الأجل في تمويل الأنشطة المناخية التحوُّيلية. وفي السنة المالية 2021، أصدرت الوكالة ضمانات بقيمة تبلغ نحو 1.35 مليار دولار لمساندة مشروعات للحد من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها في 22 بلداً في أربع مناطق، بما يمثل 26% من إصدارات ضماناتها مقابل نسبة لا تتعدى 7% قبل خمس سنوات.

تنفيذ خطة عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغير المناخ

تهدف خطة **عمل مجموعة البنك الدولي بشأن تغيُّر المناخ للسنوات 2021-2025** إلى النهوض بجوانب التصدي للتغيُّرات المناخية في نهج المجموعة للتنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع الذي ينظر إلى القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك من منظور الاستدامة. وتعكس خطة العمل هذه مساندة المجموعة للجهات المتعاملة معها من القطاعين العام والخاص لتعظيم تأثير تمويل الأنشطة المناخية بهدف تحقيق تحسينات قابلة للقياس في إجراءات التكيُّف وبناء القدرة على الصمود وكذلك تخفيضات يمكن قياسها في انبعاثات غازات الدفيئة. كما تراعي الأهمية الحيوية لرأس المال الطبيعي والتنوُّع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وتمثل خطة العمل هذه تحوُّلاً نحو تسريع وتيرة تعزيز تمويل الأنشطة المناخية، مع السعي لتحقيق أهداف إنمائية أوسع نطاقاً من خلال نهج التنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع.

وتغيُّر المناخ هو أحد المجالات ذات الأولوية في إستراتيجية الوكالة إلى جانب مساندة البلدان منخفضة الدخل (المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية) والبلدان التي تعاني أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وتعكس إستراتيجية العمل المناخي للوكالة الالتزامات الطموحة، التي جرى التعهد بها في كل من خطة عمل **مجموعة البنك الدولي بشأن تغيُّر المناخ للسنوات 2021-2025 وإستراتيجية وآفاق العمل المستقبلي للوكالة (للسنوات 2021-2023)**، من أجل تعميق تأثيرها فيما تسعى البلدان للتعافي من جائحة كورونا. وفيما يلي بعض التزامات الوكالة في إطار خطة العمل الجديدة لمجموعة البنك الدولي بشأن تغيُّر المناخ للسنوات 2021-2025:

- زيادة نسبة ضمانات الوكالة المُوجَّهة لمشروعات الحد من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها إلى ما يبلغ في المتوسط 35% من إجمالي أعمال الوكالة خلال الفترة من 2021 إلى 2025.

• العمل مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لإصدار الدراسات التشخيصية لمجموعة البنك الدولي المعنية بالمناخ والتنمية في البلدان، وهي التقارير القُطرية عن المناخ والتنمية، التي ستساعدها على المواءمة بين العمل المناخي وأجندات التنمية مع تحليل الآليات الرئيسية التي يؤثر بها تغيُّر المناخ على البلد والسمات الرئيسية للاقتصاد التي تؤثر على المناخ

• تعبئة المزيد من رأس المال الخاص من أجل العمل المناخي من خلال تطبيقات مبتكرة لمنتجات الوكالة الخاصة بالتأمين ضد المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان في القطاعات ذات الآثار المناخية العالية

• مواءمة التدفقات المالية للوكالة مع أهداف اتفاق باريس المتعلقة بخفض الانبعاثات الكربونية وبناء القدرة على الصمود في وجه التغيُّرات المناخية، وذلك من خلال: (أ) ضمان مواءمة 85% من عمليات القطاع الحقيقي التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين مع أهداف الاتفاق بدءاً من يوليو/تموز 2023 لتصل هذه النسبة إلى 100% بدءاً من يوليو/تموز 2025 (سيتطلب ذلك البدء في مواءمة كامل مشروعات الوكالة في مرحلة تحديد المفاهيم قبل حلول 1 يوليو/تموز 2023 بوقت كافٍ)؛ و(ب) تطبيق منهجية المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار، حال الانتهاء منها، على مجالات العمل هذه بطريقة مماثلة.

• المساعدة في تعزيز الاستثمارات الخاصة في أنشطة بناء القدرة على الصمود والتكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ من خلال دمج الاعتبارات المناخية في أعمال تقييم المخاطر القُطرية وفحص جميع ضمانات الوكالة المقترحة لتحديد المخاطر المادية المتصلة بالمناخ بحلول نهاية السنة المالية 2023.

وتواصل الوكالة التركيز على **خمسة مجالات إستراتيجية رئيسية** لعملها المناخي، وهي: الطاقة النظيفة، والصناعات الزراعية المراعية للمناخ، والمباني الخضراء، والنقل العام، والتمويل الأخضر. وسيستلزم هذا التركيز تقييم الفرص لتعزيز مسارات التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية والقادرة على الصمود في وجه التغيُّرات المناخية من خلال تقييم **المخاطر المادية والانتقالية المرتبطة بتغيُّر المناخ** في هذه القطاعات للحد من آثاره على المستوى القُطري، وهو ما سيكون بالغ الأهمية في تحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي للحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

ولبلوغ ذلك، ستواصل الوكالة البحث عن **فرص جديدة في الأسواق** في المجالات التالية:

• *المدن:* ستهدف الوكالة إلى توسيع نطاق أعمالها في مجال المباني الخضراء سواء من خلال تخفيف مخاطر مالكي الأصول مباشرةً أو من خلال مؤسسات الوساطة المالية بزيادة استخدام الرهون العقارية الخضراء وتمويل البناء الأخضر. وستساند الوكالة الجهات المتعاملة معها لتبني نُهُج الاقتصاد الدائري للنهوض بالأهداف المتعلقة بالمناخ والتنمية وكذلك الاستدامة بشكل أعم.

• *النقل:* ستساند الوكالة الاستثمارات في المعدات والبنية التحتية ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، لاسيما في السكك الحديدية والموانئ والمطارات.

• *الصناعات التحويلية:* ستساعد الوكالة هذا القطاع على تسريع وتيرة التقدُّم على مسار خفض الانبعاثات الكربونية من خلال حلول كفاءة استخدام الموارد والحلول منخفضة الكربون. وبتقديم منتجات لتخفيف المخاطر، ستساند الوكالة الجهات المتعاملة معها لتنفيذ تدابير لخفض الانبعاثات ثبت جدواها وتكنولوجيات مبتكرة. وستطبِّق الوكالة ثلاثة مبادئ على الاستثمارات في الصناعات التحويلية الثقيلة: (أ) عدم مساندة مشروعات جديدة للكهرباء تعمل بالفحم أو العمليات الرطبة في صناعة الأسمنت؛ (ب) التفرقة بين "مستوى" الاستدامة والإجراءات المناخية في الاستثمارات التي تساندها الوكالة بناءً على مرحلة التنمية في البلدان المتعاملة معها، مع القيام في الوقت ذاته بتشجيع إدخال تحسينات تدريجية مرحلية لرفع مستوى الاستدامة حينما لا يمكن بعد تحقيقها بصورة كاملة؛ (ج) تقييم مستوى الاستدامة والعوامل المتصلة بالمناخ في المشروعات مثل مصادر الطاقة وبدائلها، والمواد المُستخدَمة وبدائلها، والمنتجات وبدائلها، وتكنولوجيا العمليات مع السعي لاستخدام عمليات الإنتاج الأفضل في فئتها.

• *حلول مستمدة من الطبيعة:* ستعمل الوكالة على زيادة استثمارات القطاع الخاص التي تتضمن تدابير لإدارة المخاطر المناخية وتدعم بناء القدرة على مجابهتها والتكيُّف مع آثارها. وبالتالي، تُعد الحلول المستمدة من الطبيعة أساسية لتطوير نماذج عمل مستدامة تراعي النظم الإيكولوجية المتنوعة بيولوجياً وتحمي التنوُّع البيولوجي. ولمساندة هذه الجهود، تقوم الوكالة بدمج تقييم خدمات النظم الإيكولوجية في إطارها لفحص المخاطر المناخية. وسيُمكِّن هذا النهج الوكالة من أن توضِّح للجهات المتعاملة معها تكاليف ومنافع (الخسائر المُتجنَّبة) حماية رأس المال الطبيعي.

• *الزراعة المراعية للمناخ:* ستزيد الوكالة مساندتها لمعاملات الصناعات الزراعية المستدامة من خلال دعم المستثمرين في تخفيف مخاطر التدفقات المالية الخاصة وتمويل الأنشطة المناخية لعمليات هذه الصناعات وسلاسل القيمة المرتبطة بها. علاوة على ذلك، ستؤكِّد الوكالة على اعتماد الأساليب المراعية للمناخ التي تزيد من القدرة على مجابهة الصدمات المناخية، وسترفع الوعي بشأن تحديد مخاطر المناخ وإدارتها، وستقترح منهجيات لحساب انبعاثات غازات الدفيئة مصممة لتناسب الجهات المتعاملة معها.

• *الطاقة:* ستسعى الوكالة إلى زيادة محفظتها من مشروعات الطاقة المتجددة من خلال تعظيم مشاركة القطاع الخاص في فرص إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية والطاقة الحرارية الأرضية على نطاق المرافق. وستواصل الوكالة السعي لتطوير طرق مبتكرة لكي تساند ضماناتها حلول الشبكات الصغيرة وغير المرتبطة بالشبكة العامة التي يمكنها تسريع وتيرة توفير الكهرباء للمجتمعات المحلية التي تعاني من نقص الخدمات، لاسيما في البلدان المؤهَّلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وفي البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

ويكتسي **التحوُّل العادل** بعيداً عن استخدام الفحم أهمية بالغة في تحقيق أهداف **اتفاق باريس.** وستعمل الوكالة، بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، مع الجهات المتعاملة معها على مساندة الاستغناء تدريجياً عن استخدام الفحم بطرق من بينها استحداث أدوات وحوافز مبتكرة للتمويل أو تخفيف المخاطر. ويجب أن يتم التحوُّل عن استخدام الفحم بشكل عادل مع إيلاء الاهتمام الواجب لنتائج ذلك على الناس وآثاره التوزيعية.

وتعطي الوكالة أيضاً أولوية لاستخدام منتجاتها الضمانية لمساندة **تخضير أعمال مؤسسات الوساطة المالية** مع التركيز على تعزيز ممارسات التمويل المستدام المراعية للمناخ. وتساعد مشاركة الوكالة مع المتعاملين معها من هذه المؤسسات على توجيه استخدام حصيلة التمويل الذي تسانده الوكالة، أو تخفيف الأعباء الرأسمالية باستخدام منتجها لتعظيم الاستفادة من رأس المال، نحو الاستثمارات في الحد من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها، مع المساعدة كذلك في تدعيم إستراتيجيات تلك المؤسسات للتصدي للمخاطر المناخية، متى أمكن. وبالإضافة إلى ذلك، لن تساند الوكالة بعد الآن مؤسسات الوساطة المالية المتعاملة معها التي ليست لديها خطة لإنهاء استثماراتها تدريجياً في مشروعات الفحم والمشروعات المرتبطة به خلال فترة زمنية متفق عليها لا تتعدى عام 2030، كما ستساند المؤسسات المتعاملة معها في تطوير أُطر الإفصاح.

وستساعد الوكالة أيضاً مؤسسات الوساطة المالية المتعاملة معها على تخضير محافِظها، وتنمية أعمالها في مجال تمويل الأنشطة المناخية، وتعميم تقييمات مخاطر المناخ بطرق من بينها: (أ) تقييم قدرات المتعاملين الحالية وتقديم إرشادات بشأن القيود التنظيمية والفجوات المعرفية المتعلقة بإدارة آثار تغيُّر المناخ؛ (ب) تقييم محفظة الاستثمارات الحالية للمتعاملين ومساعدتهم على تحديد فرص تمويل الأنشطة المناخية؛ (ج) مساندة المتعاملين في وضع السياسات المناخية ذات الصلة ومسارات التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية والقادرة على مجابهة التغيُّرات المناخية؛ (د) بناء القدرات التي تركِّز على الأدوات والمنهجيات لتسهيل تحسين إدارة مخاطر الانبعاثات الكربونية والمناخ؛ (ه) تقديم إرشادات بشأن تعزيز الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ بما في ذلك دعم واعتماد توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ.

أبرز ملامح المشروعات: المناخ والطرق الريفية في كينيا

يُعد قطاع النقل في كينيا غير متطوِّر نسبياً في بعض المناطق، مما يحد من التنمية الاقتصادية ويسهم في التفاوتات بين المناطق. وفي السنة المالية 2021، قدَّمت الوكالة ضمانات بقيمة 211.6 مليون دولار لتغطية استثمارات في أسهم رأس المال وقروض لتصميم وإنشاء وإعادة تأهيل وصيانة أكثر من 80 كيلومتراً من الطرق في مناطق ريفية وشبه حضرية في 10 أقاليم بوسط وغرب كينيا.

ولأن الفيضانات تثير مخاوف جمة في هذه المناطق، فقد أُجري تحليل لمخاطر المناخ على هذه الطرق. وتمت مراجعة مجموعة من التوقُّعات المعنية بتغيُّر المناخ وتبيَّن أنه من المُرجَّح أن تشهد المنطقة زيادة كبيرة في تواتر وشدة حالات هطول الأمطار الغزيرة على المدى القريب إلى المتوسط. ولأن البنية التحتية المُنشأَة، مثل الطرق، غالباً ما تغيِّر النظام الهيدرولوجي للمنطقة ويمكن أن تفاقم مخاطر الفيضانات مما يؤدي إلى وقوع آثار ضارة على المجتمعات المحلية المجاورة، فقد كانت هناك حاجة إلى تدابير لمجابهة المخاطر المناخية لضمان سلامة الطرق والحد من آي آثار سلبية على المجتمعات المحلية.

وبالعمل مع مهندسي البناء، وافقت الجهة المتعاملة مع الوكالة على إنشاء مكوِّنات الصرف بالطرق بمستوى تصميم مدته 20 عاماً بدلاً من مستوى تصميم يتراوح من 5 إلى 10 أعوام، وهو ما يُعد نموذجياً لنوعية الطرق هذه في كينيا. وتحديداً، يعني ذلك، على سبيل المثال، أنه سيتم إنشاء برابخ أنبوبية قطرها 1200 مم وبرابخ مرور قطرها 600 مم ومصارف نونية الشكل بأبعاد 600×600 مم، بدلاً من برابخ أنبوبية قطرها 900 مم وبرابخ مرور قطرها 300 أو 450 مم ومصارف نونية الشكل بأبعاد 450×450 مم كما هو مُستخدَم عادةً. ومع اعتماد نهج التكلفة الإضافية في منهجية التمويل المشترك من بنوك التنمية متعددة الأطراف للأنشطة المناخية، تم تحديد ما يصل إلى 12% من ضمانات الوكالة لأغراض تمويل التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ.

ج. إدارة المخاطر

يُنفَّذ نهج الوكالة لتحديد المخاطر المناخية وتقييمها وإدارتها وفقاً لسياسة الوكالة المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية. وبموجب هذه السياسة، تُفحَص جميع المشروعات وفقاً لمتطلبات معايير الأداء التي تعتمدها الوكالة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية. وبالنسبة لكل مشروع تسانده الوكالة وقبل موافقة مجلس المديرين التنفيذيين عليه، يتم الإفصاح للجمهور العام عن ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية التي ترصد المخاطر على المستويين البيئي والاجتماعي (بما في ذلك **المخاطر المادية والانتقالية المرتبطة بتغيُّر المناخ** وخيارات **الحد** منها) وفقاً لسياسة الوكالة بشأن الحصول على المعلومات. وتختلف فترة الإفصاح حسب طبيعة مخاطر المشروع وآثاره المتوقعة، لكنها تكون عادةً 30 أو 60 يوماً.

ومن بين معايير الأداء التي تعتمدها الوكالة، يتم تحديد المخاطر المرتبطة بالمناخ والتصدي لها ضمن معيار الأداء رقم 1: تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها ومعيار الأداء رقم 3: كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث.

وضمن معيار الأداء رقم 1، يتم تحديد وتقييم ومعالجة المخاطر المادية المرتبطة بالمناخ التي يمكن أن تؤثر على أداء المشروع من الناحيتين البيئية والاجتماعية. ويشمل التقييم وصفاً لأخطار التغيُّرات المناخية بناءً على مراجعة لتوقعات نماذج المناخ ومجموعات البيانات المستقاة من الملاحظة، ومواطن ضعف المشروع المرتبطة بالمناخ، وقدرات التكيُّف أو تدابير بناء القدرة على المجابهة الجاري اتخاذها للحد من آي آثار سلبية متعلقة بالمناخ على المشروع ومن خلاله. ويتم فحص جميع مشروعات القطاع الحقيقي في كل المناطق لرصد المخاطر المناخية. وقد طوَّرت الوكالة أداة داخلية **لفحص المخاطر المناخية** تستخلص التوقعات الخاصة بتغيُّر المناخ من أكثر من 25 نموذجاً مناخياً وتضع توقعات لأخطار الجفاف والفيضانات وحرائق الغابات والأعاصير المدارية ودرجات الحرارة القصوى والرياح. وتُقدَّم توقعات الأخطار وفقاً لسيناريوهات مناخية متعددة وخلال آفاق زمنية متعددة كذلك. وتشتمل هذه الأداة أيضاً على نموذج لتقييم الآثار المحتملة لأخطار المناخ على أداء المشروع.

وضمن معيار الأداء رقم 3، تُقيَّم المخاطر الانتقالية المرتبطة بتغيُّر المناخ. وفي الوقت الحالي، يقتصر ذلك على حساب انبعاثات غازات الدفيئة للفئتين 1 و2 من الانبعاثات الناتجة عن المشروع[1]. ويتم حساب مجموع وصافي الانبعاثات حيث يعكس الصافي إجمالي ما تم تجنُّبه من الانبعاثات الناتجة عن المشروع إما لرفع كفاءة استخدام الطاقة أو لخفض مستويات الانبعاثات عن أقرب بديل للمشروع قابل للتنفيذ. وبموجب متطلبات معيار الأداء رقم 3، يتعيَّن على جميع المشروعات المُتوقَّع أن تُنتِج، أو التي تُنتِج حالياً، أكثر من 25 ألف طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً أن تحدد للوكالة وتبلغها بكمية: (أ) الانبعاثات المباشرة من المرافق المملوكة للمشروع أو الخاضعة لسيطرته ضمن حدوده المادية؛ و(ب) الانبعاثات غير المباشرة المرتبطة بإنتاج الكهرباء خارج الموقع التي يستخدمها المشروع.

ويشتمل عقد الضمان الذي تبرمه الوكالة عادةً على خطة عمل بيئي واجتماعي للمشروعات التي حُدِدت فجوات بها، وفقاً لمعايير الأداء، خلال إجراءات العناية الواجبة. وتُدرَج أيضاً متطلبات للرصد ويتعيَّن على الجهات المتعاملة مع الوكالة تقديم تقارير الرصد السنوية وتقارير عن حالة خطة العمل البيئي والاجتماعي. وقد يقوم خبراء الوكالة بزيارات رصد ميدانية دورية للتأكُّد من الامتثال للمتطلبات[2].

وبدأت الوكالة أيضاً في تجريب تسعير الكربون للتصدي للمخاطر الانتقالية في التحليل الاقتصادي للمشروعات كثيفة الانبعاثات الكربونية. ويُدرَج سعر للكربون في التحليل الاقتصادي لمشروعات الوكالة التي لها استخدام محدد للحصيلة وحيث تتجاوز الانبعاثات السنوية للمشروع نحو 25 ألف طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وتتماشى مستويات أسعار الكربون التي تطبقها المؤسسة مع تقرير اللجنة رفيعة المستوى المعنية بأسعار الكربون لعام 2016، كما أنها تتسق مع تلك التي يستخدمها البنك الدولي. وتستخدم المؤسسة قيماً منخفضة وعالية للكربون في تحليل المشروعات، وتتوقف مستويات أسعار الكربون على مجموعة الدخل المُدرَج بها البلد المضيف حسب تصنيف مجموعة البنك الدولي، حيث تبدأ القيم المنخفضة من 40 دولاراً لكل طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2020 وتزيد إلى 78 دولاراً في عام 2050، فيما تبدأ القيم المرتفعة من 80 دولاراً في عام 2020 وتصل إلى 156 دولاراً بحلول عام 2050.

وفي إطار جهودها للتصدي لمخاطر الانبعاثات الكربونية وتقليل استثماراتها غير المباشرة في المشروعات ذات الصلة بالفحم إلى أدنى حد، تتبع الوكالة ممارسات مجموعة البنك الدولي الخاصة بعدم الاستثمار في المشروعات الجديدة لتوليد الكهرباء باستخدام الفحم. وفي عام 2019، توسعت الوكالة في تطبيق هذه الممارسة لتشمل الاستثمارات في المراحل الأولى لإنتاج النفط والغاز. وبالإضافة إلى ذلك، لا تساند الوكالة تقديم قروض جديدة للمؤسسات المالية لتمويل الأنشطة المتصلة بالفحم.

1. الفئة 1 من الانبعاثات هي انبعاثات مباشرة ناتجة من مصادر مملوكة أو خاضعة للسيطرة. والفئة 2 من الانبعاثات هي انبعاثات غير مباشرة ناتجة عن توليد الطاقة المشتراة.

2. منذ بداية تفشي جائحة كورونا، كثيراً ما يُجري الموظفون عمليات الرصد البيئي والاجتماعي للمشروعات بشكل افتراضي.

د. المقاييس والأهداف

أهداف التصدي لتغيُّر المناخ

لبناء أنشطة أعمال منخفضة الانبعاثات الكربونية وقادرة على الصمود في مختلف القطاعات، تواصل الوكالة تنويع أنشطتها المناخية وتحديد مجالات جديدة للنمو. وفي إطار خطة العمل الثانية لمجموعة البنك الدولي بشأن تغيُّر المناخ، سيمثل التمويل المباشر للأنشطة المناخية 35% من إجمالي إصدارات الوكالة في المتوسط خلال فترة الخمس سنوات من 2021 إلى 2025. وقد تعهدت الوكالة بمواءمة المشروعات مع أهداف **اتفاق باريس** المتعلقة بالتنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية والقادرة على الصمود في وجه التغيُّرات المناخية، وذلك باتباع منهجية المواءمة مع هذا الاتفاق التي تم وضعها بالاشتراك مع بنوك التنمية متعددة الأطراف. وستقوم الوكالة بمواءمة 85% من عمليات القطاع الحقيقي التي يوافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين بدءاً من 1 يوليو/تموز 2023 لتصل هذه النسبة إلى 100% بحلول عام 2025. ولكي تكون مستعدة لتحقيق هذه الأهداف، ستحتاج الوكالة إلى البدء، قبل حلول الموعد المستهدف في يوليو/تموز 2023 بوقت كافٍ، في مواءمة جميع مشروعاتها تقريباً في مرحلة اجتماع الفحص المبكر. وبالنسبة لمساندة الوكالة للمؤسسات المالية، فإنها تعمل مع مؤسسة التمويل الدولية على المنهجية المذكورة وستنضم إلى المؤسسة في الإعلان عن الجدول الزمني لمواءمة هذه العمليات مع اتفاق باريس في أكتوبر/تشرين الأول 2021. وسيساعد هذا النهج المرحلي للمواءمة مع الاتفاق في ضمان استعداد الوكالة بشكل جيد، بالتعاون الوثيق مع الجهات المتعاملة معها، لتنفيذ مشروعات تحقِّق أهداف الحد من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معها وفقاً للاتفاق مع استمرار الالتزام بالمهمة الإنمائية المنوطة بالوكالة.

وفي السنة المالية 2021، شكَّل التمويل المباشر للأنشطة المناخية 26% من إجمالي إصدارات الوكالة من خلال مؤسسات الوساطة المالية (654 مليون دولار)، والطاقة المتجددة (615 مليون دولار)، والبنية التحتية والصناعات الزراعية (78 مليون دولار). ويمثل هذا زيادةً كبيرةً في إصدار تمويل الأنشطة المناخية سواء بالقيمة الدولارية أو كنسبة من إجمالي إصدارات الوكالة منذ السنة المالية 2016 (الشكل 2). ويساند تمويل الوكالة للأنشطة المتصلة بالمناخ المشروعات التي تحقِّق منافع الحد من آثار تغيُّر المناخ و/أو التكيُّف معها. وقد ساندت الوكالة مشروعات تمويل هذه الأنشطة في جميع مناطق عملها (الشكل 3). وفي الفترة من السنة المالية 2016 إلى السنة المالية 2021، نُفِّذت نحو ثلث المشروعات المدعومة بهذا التمويل في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (الشكل 4).

وتقوم الوكالة بإبلاغ المؤشرات التالية، سنوياً على الأقل:

- تمويل الأنشطة المناخية كنسبة من إجمالي إصدارات الضمانات (%)
- تعبئة القطاع الخاص لتمويل الأنشطة المناخية
- انبعاثات غازات الدفيئة التي يتم تفاديها (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة)
- إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (الفئتان 1 و2).

الشكل 2. **إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتمويل الأنشطة المناخية، السنوات المالية 2016-2021**

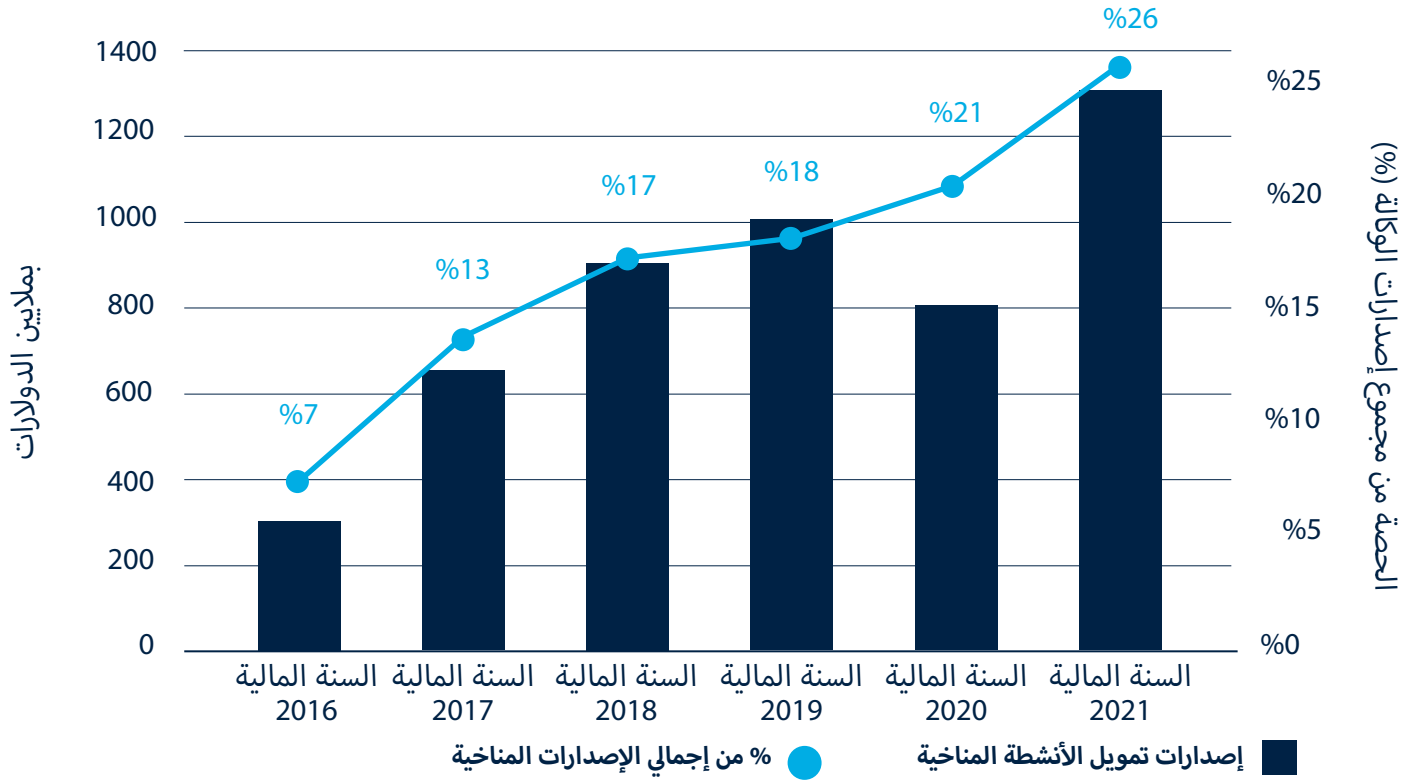

الشكل 3. **إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتمويل الأنشطة المناخية، حسب المناطق، السنوات المالية 2016-2021**

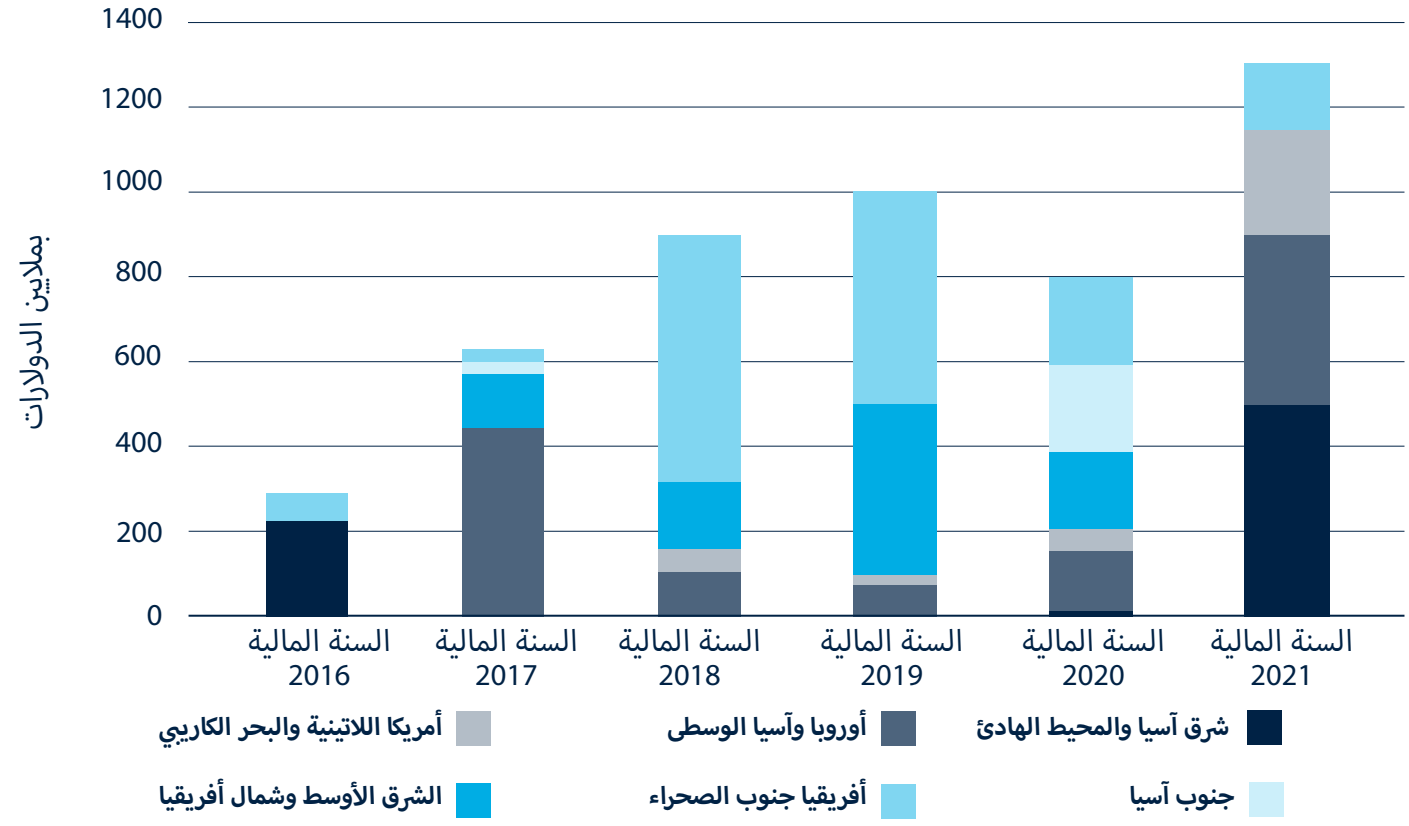

الشكل 4. **الحصص الإقليمية من إجمالي الإصدارات الضمانية لتمويل الأنشطة المناخية في البلدان المتعاملة مع الوكالة، السنوات المالية 2016-2021**

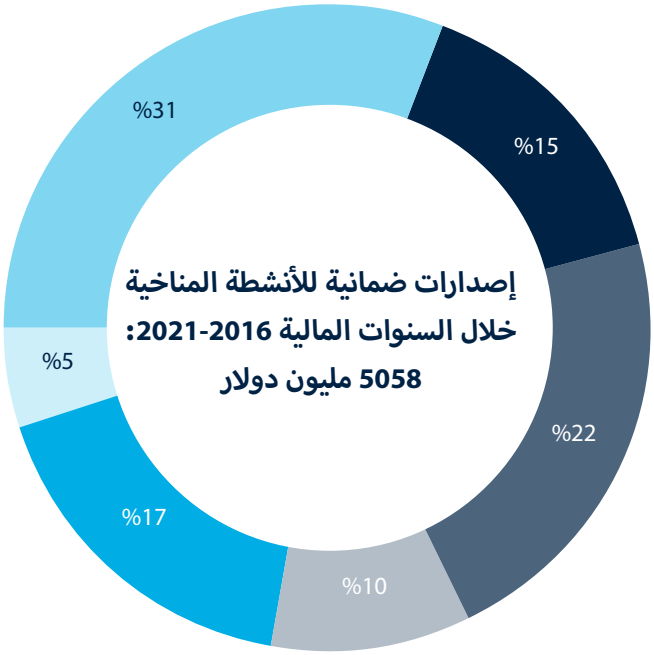

- شرق آسيا والمحيط الهادئ
- جنوب آسيا
- أوروبا وآسيا الوسطى
- أفريقيا جنوب الصحراء
- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الأثر الإنمائي

فيما يلي أبرز النتائج المتوقعة للمشروعات التي تساندها الوكالة:

- مشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، التي يتوقع أن تسفر عن تقليص أكثر من 10 ملايين طن متري من انبعاثات غازات الدفيئة سنوياً
- مشروعات توفر إمدادات الكهرباء المولدة من مصادر متجددة لأكثر من 22 مليون شخص
- مشروعات تتيح أكثر من 545 مليون دولار من التمويل لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في العمل المناخي.

أعدت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أداتها الداخلية لتقييم أداء الأثر ومقارنته، التي تقوم بتقييم النواتج المتوقعة (المسبقة) للمشروعات المحددة وتصنفها (بما في ذلك تلك المتعلقة بالنواتج البيئية والمناخية) وكذلك النواتج التي تتجاوز نطاق المشروع، وذلك لتوفير آثار إيضاحية إيجابية للمستثمرين الأجانب (بما في ذلك تلك المتعلقة بالبيئة والمناخ). وقبل الموافقة، يتم تقييم جميع المشروعات وتصنيفها وفقاً للأثر الإنمائي المتوقع منها. ومن المتوقع أن تحقق المشروعات التي تساند النواتج المناخية والبيئية الإيجابية المتوخاة نواتج إنمائية أفضل وأن تحظى بتصنيفات أعلى من المشروعات التي لا تحقق هذه المنافع.

انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والبصمة الكربونية

تواصل الوكالة حساب انبعاثات غازات الدفيئة التي يتم تفاديها (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً) وإجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (الفئتان 1 و2) والإبلاغ عنها. وتحسب الوكالة إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة لجميع مشروعات القطاع الحقيقي التي تزيد انبعاثاتها على 25 ألف طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وتواصل الإفصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة الإجمالية المقدرة مسبقاً من خلال موجز الاستعراض البيئي والاجتماعي المتاح للجمهور لجميع مشروعاتها.

وخلال السنتين الماليتين 2019 و2020، خفضت الوكالة بصمتها الكربونية من 2543 طناً متريا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون إلى 1878 طناً. ويتسق هذا الهدف مع التزام مجموعة البنك الدولي بخفض الانبعاثات المتصلة بمنشآتها بنحو 28% خلال الفترة نفسها. ونتيجة لجائحة كورونا وآثارها على ترتيبات عمل موظفي الوكالة، لا يتوفر لدينا حالياً الرقم القابل للمقارنة للسنة المالية 2021.

إبلاغ التقارير

تنشر الوكالة تقاريرها للجمهور عن التقدم الذي أحرزته في ضوء ارتباطات تمويل الأنشطة المناخية في هذا التقرير السنوي وفي التقرير العام المشترك عن تمويل الأنشطة المناخية لبنوك التنمية متعددة الأطراف.

وكما أشرنا آنفا، ترفع الوكالة أيضاً تقارير داخلية إلى جهاز إدارتها العليا وجهاز إدارة مجموعة البنك الدولي عن التقدم المحرز نحو تحقيق خطة العمل بشأن تغير المناخ 2016 - 2021. ويقدم جهاز الإدارة سنوياً بطاقة قياس الأداء إلى مجلس المديرين التنفيذيين والتي تتيح لمحة سريعة عن النتائج والأداء في المجالات المؤسسية ذات الأولوية، بما في ذلك أعمال الوكالة السنوية لتمويل الأنشطة المناخية. وبالإضافة إلى ذلك، ترد بيانات عن التقدم الذي أحرزته الوكالة في الوفاء بالتزاماتها وأهدافها المتعلقة بتغير المناخ في التقارير التي يقدمها نائب الرئيس التنفيذي كل ثلاثة أشهر كل عام إلى مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة وفي وثائق المشروعات الفردية المقدمة إلى المجلس عندما يوافق على تقديم ضمان من الوكالة. كما ترفع الوكالة تقارير سنوية إلى المجلس في عدة جلسات إحاطة.

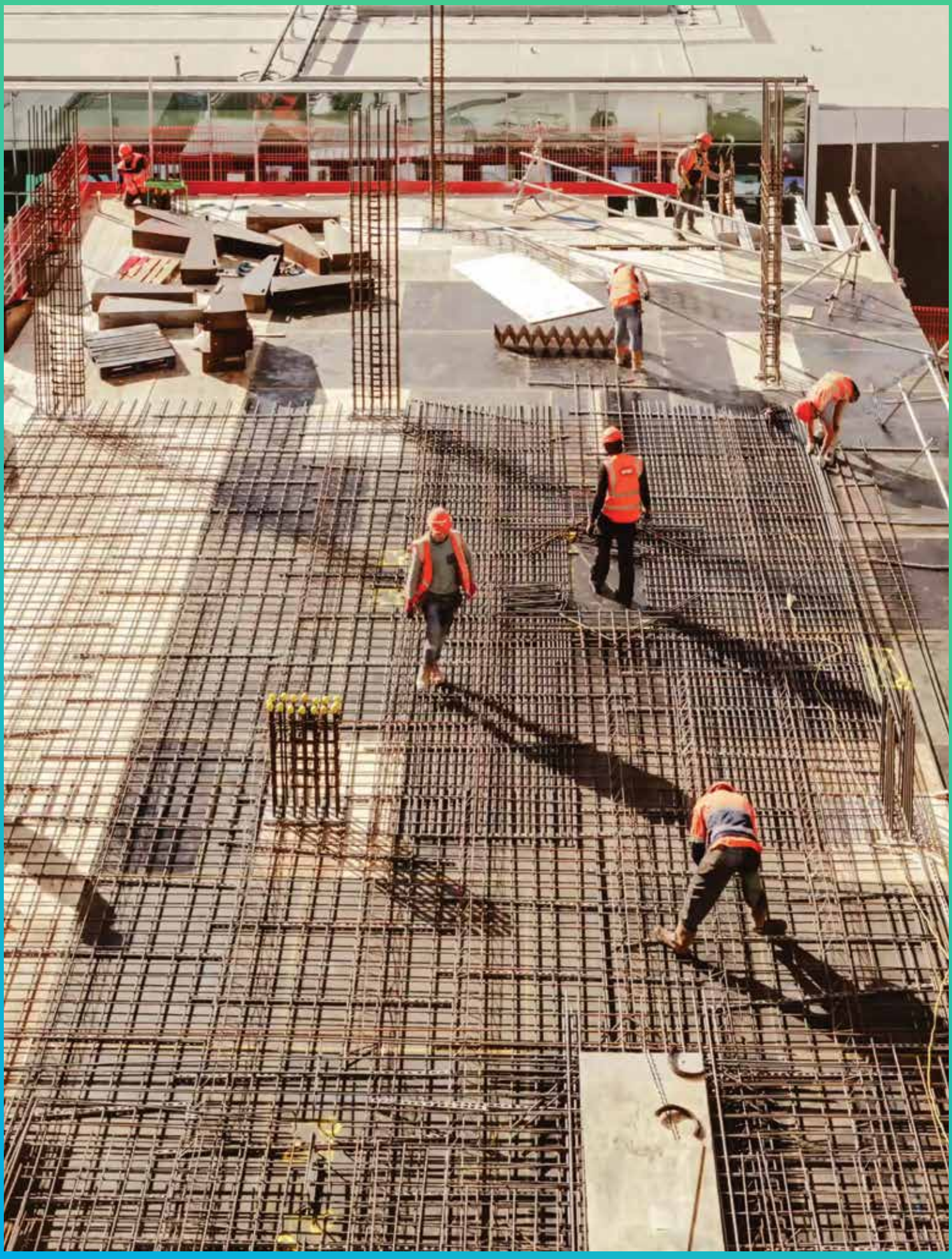

PERCESA

منذ إنشائها، أصدرت الوكالة ضمانات تبلغ قيمتها نحو 65 مليار دولار في 119 بلداً ناميا.